

الفصل الثاني

**تطور أزمات الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية
العالمية**

**في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية المصدرة
وغير المصدرة للبترول خلال السبعينيات والثمانينيات من
القرن العشرين**

مقدمة

أولاً: تطور الأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية (البتروولية وغير البتروولية - في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين).
ثانياً: تأثيرات أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات علي الدول النامية.

ثالثاً: تأثير أزمة الركود التضخمي علي مصر.

رابعاً: حلول أزمة الديون الخارجية في الدول النامية.

مقدمة:

حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين أعتبر أن الاقتصاد الأمريكي، في مأمن من فترات الركود، المصاحبة للدورات الاقتصادية. وشهد زوال الفقر والبطالة. إذ أنه في يناير 1969 - وكان قد تم حوالي 20 عاماً علي إصدار قانون العمالة في عام 1946، شكل مجلس المستشارين الاقتصاديين ووضع الاقتصاديين في قلب الإدارة العامة الأمريكي.

وذكر في التقرير الاقتصادي المقدم للرئيس الأمريكي في يناير 1969 "إن قانون العمالة، قد أدى إلي أن الوطن يمر الآن في شهره الخامس والتسعين فترة من التقدم الاقتصادي المتصل، وهذا الرخاء ليس له نظير في تاريخنا، سواء في وقته أو في طول فترته. لقد أصبحنا بمأمن من فترات الركود المصاحبة للدورات الاقتصادية. والتي صرفتنا مراراً علي امتداد أجيال عن طريق النمو والتقدم.

ونحن لم نعد ننظر إلي حياتنا الاقتصادية علي إنها تيار لا يهدأ من الصعود والهبوط ولم نعد نخشى أن تؤدي الأوتومية والتقدم الفني إلي حرمان العمال من أعمالهم بدلاً من أن تساعدنا علي تحقيق المزيد من الوفرة. ولم نعد نعتبر الفقر والبطالة من المعالم الدائمة علي مشهدها الاقتصادي.

ومنذ الإقرار التاريخي لقانون العمالة في العام 1946، استجابت السياسات الاقتصادية لعوامل التحذير من الانكماش والرخاء. وقد اعتمدنا في حقبة الستينيات إستراتيجية جديدة ترمي إلي منع انطلاق تلك التحذيرات - كالحفاظ علي الرخاء، أو تفادي الانكماش أو التضخم الخطير، قبل أن يتسع نطاق أي منهما"⁽¹⁾.

(1) Economic Report of the President

(واشنطن: المطبعة الرسمية للحكومة الأمريكية، 1969) الصفحتان 4،5 - مذكورة في جالبريث، مرجع سابق، ص 283.

وبالرغم من ثقة واضعي التقرير الاقتصادي بعدم تعرض اقتصاد الولايات المتحدة للتقلبات ظهر في السبعينيات من القرن العشرين، بداية الاتجاه نحو الركود التضخمي..

1- الاتجاه العام للركود التضخمي Stagflation في الدول الرأسمالية المتقدمة بداية من السبعينيات من القرن العشرين:

يبرز الاتجاه العام في السبعينيات - وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، في الاقتصاديات الرأسمالية، خاصة المتقدمة، في بروز الركود النسبي وانخفاض معدلات إنتاجية العمل وتراكم رأس المال مع وجود معدلات عالية من البطالة للقوة العاملة، والتعطل للطاقات المادية. وترتب علي ذلك انخفاض نسبي في معدلات الزيادة في الدخل القومي أو الفردي الحقيقي. وهذا الركود النسبي يحوي الاتجاه التضخمي مع تزايد معدلاته.

وس يظهر لنا أن جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالي، في فترة هبوطه في الزمن الطويل Secular Trend، هو الركود المصاحب بالتضخم أي "الركود التضخمي" Stagflation، والمعني الأول للركود التضخمي Stagflation - كما سيظهر لنا خلال المتن - هو أنه مركب من Stagnation بمعني السكون أو الركود. والكلمة الأخرى هي Inflation بمعني التضخم وارتفاع الأسعار. وبالتالي فهي تجمع بين الركود في النمو وزيادة البطالة، وبين زيادة التضخم والأسعار في نفس الوقت.

وعامة يظهر الركود التضخمي عندما تنخفض معدلات نمو إنتاج السلع والخدمات، مصحوبة غالباً بمعدلات متزايدة من البطالة، وهنا يظهر الركود Stagnation. وعندما يصحب ذلك الركود ارتفاع أو تضخم في أسعار السلع والخدمات في نفس الوقت، أي يحدث Inflation، ففي تلك الحالة يظهر الركود

التضخمي Stagflation. أي مصاحبة الركود الاقتصادي والبطالة وارتفاع الأسعار معاً.

ويرجع تسميته إلى إيان ماكليود Iain Macleod وهو سياسي بريطاني من حزب المحافظين، وقد صاغ التعبير في خطاب له أمام البرلمان البريطاني عام 1965.

وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين، تسارعت الزيادة في معدلات التضخم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، والتباطؤ في النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تدهور معدلات الأداء الاقتصادي، على المدى الطويل مع تزايد تقلباته، بما يتضمنه ذلك من عدم استقرار نقدي ومالي وتخطي في السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة. وأساس هذا الاتجاه العام هو ازدياد وتركز المشروعات وسيطرتها الاحتكارية، مع زيادة حدة الصراعات بينها على الصعيدين القومي والعالمي.

لذلك سنبحث في هذا الجزء:

أولاً: تطور الأوضاع الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية - في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

1- الناتج في الدول المتقدمة والنامية:

سنقوم بتقسيم الدول الرأسمالية إلى رأسمالية متقدمة، ورأسمالية متخلفة والأخيرة تقسم بين المصدرة للبترول، والغير مصدرة للبترول.

أ- تطور نمو الناتج القومي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في الدول الرأسمالية المتقدمة. في السنوات السبعينيات ظهرت أزمة الكساد التضخمي، في مظاهر عديدة منها انخفاض معدلات النمو، زيادة معدلات البطالة، والتضخم، وانخفاض القدرة الشرائية، مع الترقب وعدم اليقين.

والجدول التالي (1-2) يبين تطور معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم، من عام 1977 - 1984 ويظهر بها الاتجاه نحو انخفاض معدلات الناتج القومي الحقيقي بصفة عامة في تلك الفترات.

جدول ()

تطور الناتج القومي الحقيقي في الدول الرأسمالية الصناعية للفترة 1977 - 1984

(التغير النسبي بالمقارنة مع السنة السابقة) %

الدولة	1977	1980	1982	1984
الولايات المتحدة	5.5	0.3 -	1.9 -	5.5
اليابان	5.3	4.8	3.4	3.9
فرنسا	3.1	1.1	1.8	0.6
ألمانيا الاتحادية	2.8	1.9	1.1 -	2.6
إيطاليا	1.9	3.9	0.3	1.9
بريطانيا	2.2	2.5 -	1.9	2.6
دول رأسمالية صناعية أخرى	1.7	2.1	0.4	2.2
كل الدول الرأسمالية الصناعية	3.9	1.3	0.1 -	3.6
منها السبع دول الرئيسية السابقة	4.3	1.2	0.2 -	3.9
دول أوروبا الرأسمالية الصناعية	2.4	1.5	0.5	1.1

IMF: World Economic Outlook, Occasional No 27, A Survey
by the Staff of the International Monetary Fund, April 1984,
Washington, D.C: p 169.

جدول ()

بعض المؤشرات الرئيسية لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة خلال عام 1980

الدولة	معدل النمو الحقيقي	معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	معدل البطالة	معدل الأسعار + معدل البطالة -) (معدل النمو)
الولايات المتحدة	1.4 -	13.0	7.9	22.3
اليابان	4.7	8.6	2.1	6
ألمانيا الغربية	2.5	5.4	3.9	6.8
فرنسا	2.1	1.13	7.5	16.7
إيطاليا	2.9	19.7	7.7	24.5
المملكة المتحدة	2.2 -	18.1	6.4	26.7
كندا	1.0	9.9	7.9	16.8

ويظهر الجدول السابق انخفاض معدلات النمو الحقيقي وانخفاض قليل في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول الرأسمالية المتقدمة.

ب- بالنسبة للدول النامية المصدرة للبتروال:

يمكن تلخيص التغير في الناتج القومي للدول النامية المصدرة للبتروال والغير
مصدرة للبتروال في الجدول التالي

جدول ()

(التغير من سنة لأخرى) من عام 1968 - 1983.

التغير من السنة السابقة					
1983	1980	1975	1973	متوسط 1968 - 1972	
4.8 -	2.3 -	0.3 -	10.7	9.0	الدول المصدرة للبتروال
16.5 -	12.1 -	11.1 -	13.2	----	القطاع البتروالي
3.6	4.9	12.4	9.7	-----	القطاعات الأخرى
0.9	4.3	2.3	6.1	6.0	الدول الغير مصدرة للبتروال ما عدا الصين الشعبية

World Economic outlook , IMF Occasional paper 21
Appendix B table 2, p. 171.

وبالنسبة للدول النامية المصدرة للبتروال نجد أن متوسط النمو السنوي في الناتج

القومي الحقيقي لها للدول المصدرة للبترول قد نقص من 13% عام 1973، إلي 5% عام 1983، (بالنسبة للسنة السابقة). وبالنسبة للقطاعات الأخرى غير البترولية، في الدول المصدرة للبترول، فقد بلغ التغير من 9.7% عام 1973 إلي 2.5% عام 1983 بالنسبة لعام 1982.

وقد حدث ذلك الانخفاض في تلك السنوات، لأن معظم الدول في هذه المجموعة قد تأثرت بالأحداث في إيران - خاصة الانخفاض الملموس في الإنتاج الغير بترولي في فترة أعوام 79 - 1982، وذلك قبل أن تنتعش في عام 1983. كما أن النمو المرتفع نسبياً استمر في السعودية ولحد أقل في الجزائر والتي استفادت من ارتفاع العوائد من صادرات الغاز الطبيعي، مما ساعد في المحافظة علي متوسط معدل النمو في عام 1982، ومع السياسات الاقتصادية المقيدة، فإن زيادة الإنتاج الغير بترولي تبقى أقل من المتوقع في معظم الدول المصدرة للبترول.

وبالرغم من أن الاقتصاد الغير بترولي لإيران قد أنتعش أكثر، وإن السعودية والجزائر حققوا معدلات نمو أكبر علي الرغم من كونها متناقصة - وقد انخفض الناتج المحلي الغير بترولي للدول المصدرة للبترول من 3.6% عام 1982، إلي حوالي 2.5% عام 1983. وقد حدث انخفاض آخر عام 1984، نتيجة شدة السياسات المالية المتبعة وانخفاض الإنفاق الحكومي.

وبالنسبة للقطاعات البترولية فقد ظلت في عام 1982 تمثل حوالي ثلث الناتج القومي لهذه المجموعة من الدول ككل. وقد انخفضت القيم المضافة للقطاعات البترولية بقيم كبيرة خلال 80 - 1981 - 1982 وبلغ نقص الناتج القومي الإجمالي كمجموعة حوالي 4.5% في 1981 و 5% عام 1982. وقد بقي الناتج القومي الإجمالي دون تغير عام 1983.

ج- أما بالنسبة للدول النامية الغير مصدرة للبترول:

بالنسبة للناتج الإجمالي ومنذ 1978، فإن معدل النمو الكلي للناتج القومي الحقيقي للدول النامية غير البترولية قد قلت باستمرار، هذا الانخفاض في نمو الإنتاج استمر في عام 1982. فقد زاد الناتج القومي الحقيقي بـ 1% مقارنة بـ 2.4% في عام 1981 وبالعكس من ذلك فإن معدلات النمو الحقيقية قد تراوحت بين 5.5% سنوياً خلال الفترة 1976 - 1978. ويرجع هذا الأداء الضعيف لنمو الدول النامية أساساً إلى الانعكاسات الضارة في التطورات الدولية، مثل انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية غير البترولية. مما قلل من طاقتهم على استيراد مواد الإنتاج الضرورية. وفي بعض هذه البلاد، فإن معدلات النمو قد قلت أيضاً بسبب السياسات المالية المتشددة التي تبنتها تلك الدول للتحكم في التضخم، وتقوية ميزان مدفوعاتهم. وقد انتشر التباطؤ في نمو الإنتاج، ففي عام 1982 نجد أن معدل المتوسط للنمو قد قل إلى 0.9% من 2.4% عام 1981. عاكساً معدلات نمو سلبية في أكثر من سائر الدول غير البترولية. وبالأخذ في الاعتبار النمو السكاني في معظم تلك الدول فإن نتيجة ذلك هو انخفاض كبير في دخل الفرد.

وبالنسبة لنمو الناتج القومي الحقيقي، فإن أزمة الركود التضخمي، تركت أثراً سلبياً على الدول المتخلفة الغير مصدرة للبترول. ذلك أن الدول المصدرة للمواد الأولية ذات الدخل المتوسطة، قد تأثرت بشدة. كما تأثرت أيضاً الدول ذات الدخل الأقل بالرغم من الأهمية النسبية العالية للقطاعات المعيشية في اقتصادياتهم. وعلى أية حال فإن المصدرين الأساسيين للسلع المصنعة، كانوا أكثر تأثراً بالأضرار التي نجمت عن الأزمة.

وهذه الاختلافات بين الدول المتوسطة الدخل الأكثر فقراً، ظاهرة في المقارنة بين

البيانات للفترة 1976 - 1979 و 80 - 1982. وأن المتوسط الحقيقي المرجح لمعدلات النمو في الدول ذات الدخل المنخفض قد قلت من 5% إلى حوالي 4.5% سنوياً. بينما تلك التي للمصدرين الأساسيين للمنتجات الصناعية قد قلت من حوالي 6% سنوياً إلى 1.5% فقط سنوياً. ومعدل نمو الدول المتوسطة الدخل قد قل من 5% إلى 2.25% سنوياً خلال نفس تلك الفترة.

وقد اعتمدت الدول النامية الغير بترولية في مواجهة الصدمة الخارجية الناجمة عن أزمة الركود التضخمي في السبعينيات، اعتمدت علي كبر الأهمية النسبية للإنتاج المعيشي في إنتاجهم القومي. والنتاج المعيشي إذ يعتمد بدرجة كبيرة علي الأحوال الجوية، وحيث أنها تمثل جزءاً كبيراً من الناتج القومي، فإنها تحمي جزءاً كبيراً من الناتج من العوامل الخارجية. هذا العامل قد ساعد في الاحتفاظ علي معدل النمو في البلاد ذات الدخل المنخفض في السنوات السبعينيات والثمانينيات.

وبالإضافة إلي ذلك فإن أساليب الإنتاج في الدول ذات الدخل المنخفض، يحتوي عادة علي اعتماد أقل علي الآلات وقطع الغيار المستوردة عنها في المجموعات الأخرى.

وفي جانب آخر فإن المصدرين الكبار للسلع المصنعة، بين الدول النامية غير البترولية لم يسجلوا أي زيادات في ناتجهم الحقيقي خلال الفترة 81 - 1982. وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان محكوماً بالتطورات في البرازيل والأرجنتين، فإن معدل النمو المتوسط للمجموعة كان ضعيفاً في عام 1982 - ونقص إلي 1% بعد أن كان 4.25% عام 1981. ومن كل الدول النامية الغير بترولية، فإننا نجد الدول المصدرة للسلع المصنعة، هي التي تأثرت بعوامل السوق الدولية أكثر من غيرها. حيث أن تلك المجموعات كانت نسب وارداتها وصادراتها عالية بالنسبة لناتجها

القومي. كما أنها مدينة بمبالغ ضخمة في أسواق النقد الدولية والمجموعة الثانية من الدول المتوسطة الدخل هي التي تصدر المواد الأولية. وقد سقط معامل ناتجها القومي من 3% عام 1981 إلى 0.5% عام 1982 كنتيجة لانخفاض حجم الصادرات، وبدرجات مختلفة في عامي 1981 - 1982.

وعلى أساس إقليمي فإن معدلات النمو لكل فئة داخل مجموعة الدول النامية، قد قلت في عام 1982، وانخفضت معدلات النمو بطريقة ملحوظة في آسيا والشرق الأوسط، ولكن بقيت علي ما هي عليه في إفريقيا وأوروبا. وهكذا فإن أزمة الركود التضخمي والتي كانت قد انتشرت في الدول الصناعية المتقدمة حتى عام 1980، قد صارت عامة في عام 1982.

2- تطورات البطالة في الدول الصناعية:

منذ بداية السبعينيات كان هناك اتجاه واضح نحو زيادة بطالة القوة العاملة، وانخفاض معدل زيادة إنتاجية العاملين. ومنذ عام 1973 شهد معدل البطالة زيادة، باستثناء كندا والولايات المتحدة - نموًا بطيئاً للقوة العاملة.

وقد بلغ مجموع العاطلين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (24 دولة) أكثر من 20 مليون في نهاية 1979 منهم ما يقرب من 6 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية - ومعدل البطالة ليس واحداً في كل فروع النشاط الاقتصادي. ففي صناعة السيارات الأمريكية كان معدل البطالة 20% في يونيو بين العمال البيض و 62% بين العمال السود. في الوقت الذي كان فيه معدل البطالة 6% تقريباً لكل الاقتصاد القومي.

جدول ()

معدلات البطالة في الدول الصناعية الرئيسية 63 - 1983

1983	1980	1973	متوسط 1963 - 1972	
12.2	7.5	5.5	4.7	كندا
10.2	7.2	4.9	4.7	الولايات المتحدة
2.5	2.0	1.2	1.2	اليابان
8.5	6.3	2.6	1.9	فرنسا
8.5	3.4	1.1	0.9	المانيا الغربية
9.8	7.6	6.4	5.4	ايطاليا
13.2	6.5	2.6	2.4	المملكة المتحدة
8.8	5.7	3.4	3.2	متوسط الدول السبعة

World Economic outlook , IMF Occasional paper 21
Appendix B table 6, p. 174.

ونلاحظ أيضاً أن معدلات البطالة المذكورة، هي الرقم الرسمي المسجل لدى الجهات الرسمية، مع أن أعداد العمال المتعطلين الحقيقية أعلى من ذلك بكثير. ويسري هذا علي الولايات المتحدة وعلي أوروبا الغربية للأسباب التالية:

(أ) أن هناك أعداداً من العمال المتعطلين قد فقدوا الأمل، فعلاً في إيجاد أي عمل لهم. ويعملون في أعمال جزء من الوقت مما أدي بهم إلي إهمال تسجيل أسمائهم في سجلات البطالة (أثر إحباط عدم العمل).

(ب) أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين إلي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة غير شرعية، وليس لهم الحق في تسجيل أسمائهم في السجلات الرسمية للبطالة.

(ج) أن هناك أعداداً كبيرة من النساء المستعدات للعمل، ولكنهن لا يعملن ولا يسجلن أسمائهن في سجلات البطالة، ليئسهن من إيجاد عمل مناسب. وينطبق هذا أيضاً علي الشباب داخل سن العمل لأول مرة.

وينعكس هذا علي تباطؤ معدل نمو السكان في سن العمل، إذ أن معدل نمو القوي العاملة في الدول الصناعية السبعة قد قل من 2% عام 1979 إلي أقل من 1% عام 1982 ويرجع ذلك إلي بعض من الأسباب المذكورة أعلاه.

وقد حدثت تغيرات في طبيعة ومدة البطالة في الدول الصناعية المتقدمة. خلال السنوات الثلاث (81، 82، 1983)، فإن زيادة كبيرة قد حدثت بين أرباب البيوت. وكمثال ففي الولايات المتحدة أرتفع معدل البطالة للرجال المتزوجين من 2.75% عام 1979 إلي 7.75% في نهاية عام 1982. وعامة فإن بعض من الزيادات الكبيرة من الذين لا عمل لهم، خلال معظم الفترة من بين مجموعات كانت معدلات بطالتهم قليلة وثابتة، مع تأثر الشباب والأقليات بنسب بطالة عالية. وأخيراً فإن

متوسط مدة البطالة قد زادت في السنوات الثمانينيات. ففي الولايات المتحدة فقد زادت من أقل من 11 أسبوعاً في 1979 إلى 18 أسبوعاً في نهاية 1982. وأن تطورا مشابهاً في الإحصاءات قد حدث في بريطانيا وألمانيا الغربية.

ونجد أن النمو في العمالة الإنتاجية في الدول الصناعية، بعد أن تأخرت في كل عام منذ 1987، قد تحولت فعلاً إلى أن تكون سلبية عام 1982 بـ (-1%) . وبين الدول الصناعية الكبرى فإن النمو في العمالة قد أحتفظ به عام 1981 فقط في اليابان. وفي فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، فإن التدهور المستمر في العمالة الكلية قد دل علي أن عدد الأشخاص العاملين في 1982 كانوا أقل مما كان في 1979 (في حالة بريطانيا أزيد بـ 8%).

وبالنسبة لعامي 1984، 1985 فإن سوق العمل، نتيجة الانتعاش الحادث، لم يكن انخفاض البطالة كبير، لسببين الأول هو أن فرص العمالة تسير في ركاب النشاط الاقتصادي، الذي لن يتغير جذرياً خلال هذين العامين. ومن ناحية أخرى فإن تركيز بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا علي محاربة التضخم أي إتباع سياسات انكماشية أدى إلي بقاء أو زيادة نسبة البطالة عن حالها (سنناقش هذا الموضوع أكثر في الجزء الخاص بالسياسات الاقتصادية).

وبالنسبة للعاملين من القوة العاملة، نجد أن معدلات إنتاجيتها كانت نحو الانخفاض طوال سنوات السبعينيات. ففي الولايات المتحدة انخفض معدل النمو السنوي في إنتاجية العمل من 1.4% في 70 - 1973 إلى 0.3% في 74 - 1977 و 0.1% 1978 و - 5% في 1979.

وهذا اتجاه عام للدول الصناعية المتقدمة، أصاب حتى ألمانيا الغربية واليابان وإن يكن بدرجات مختلفة. ففي ألمانيا الغربية كانت النسبة المئوية لزيادة الإنتاجية

4.1% و 3.3% و 3.5% و 3% لأعوام 70 - 1973 و 74 - 1977، 1978 و 1979 علي التوالي. وكانت بالنسبة لليابان هي 7.9% في 70 - 1973 و 3.4% في 1974 - 1979 و 8.4% عام 1979.

والجدول التالي يبين انخفاض معدلات النمو في إنتاجية العامل للمجموعات الاقتصادية الرئيسية من عام 1960 - 1990، ويظهر الانخفاض في المجموعات الرئيسية عدا الصين ودول شرق آسيا.

جدول ()

انخفاض النمو في إنتاجية العامل خلال الفترة 1960 - 1990 في المجموعات الرئيسية الاقتصادية المختلفة

1990 - 1980	1980 - 1970	1970 - 1960	
2.2	2.2	4.0	الدول المتقدمة
1.6	4.5	5.7	دول شرق أوروبا (الاشتراكية)
1.2	3.1	3.7	الدول النامية
0.9 -	0.9	0.6	أفريقيا شبه الصحراوية
6.3	4.6	3.6	دول شرق آسيا
8.2	3.6	3.6	الصين
3.1	1.1	1.4	دول جنوب آسيا
0.5 -	3.1	2.5	أمريكا اللاتينية

هذا الاتجاه لإنتاجية العمل يمثل في الواقع تأكيداً لاتجاه أطول مدى. ويمكن ملاحظته حتي بالنسبة للسنتين. فقد انخفض معدل الزيادة السنوي في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة من 3% في 61 - 64 إلي 1.9 في 65 - 1969 إلي 1.4 في 70 - 1973 إلي 0.1% في 74 - 1979 إلي أن أصبح سالباً في 1979.

ويظهر نفس الاتجاه بالنسبة لألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان وإنما بدرجات متفاوتة (أنظر الجدول التالي):

جدول ()

معدل التغير السنوي في إنتاجية العمل في عدد من الاقتصاديات الرأسمالية

المتقدمة % من عام 1961 - 1979

	ألمانيا الغربية	الولايات المتحدة	فرنسا	المملكة المتحدة	اليابان
1964 - 61	4.3	3	5	2.4	10.6
1969 - 65	4.7	1.9	4.5	2.5	9.3
1973 - 70	4.1	1.4	4.9	3.6	1.9
1979 - 74	3.1	0.1	3.2	0.8	3.4
1979	3.1	1-	2.5	0.2	4.7

- الفاينانشيال تايمز 1980/1/17

وفي إطار هذا الاتجاه الانخفاضى لإنتاجية العمل، تتمتع اليابان بأعلى معدل للزيادة السنوية الإنتاجية، يليها فرنسا وألمانيا الغربية، بفروق كبيرة بينها وبين اليابان ومن الملاحظ أن الاختلافات بين التغيرات في مستويات العمالة والتغيرات في معدل البطالة تعكس التطورات في حجم القوة العاملة الكلية.

3- تطورات التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة:

والتضخم الذي ساد الدول الصناعية والمتخلفة في السبعينيات من القرن العشرين، هو سمة أساسية ثانية للأزمة الاقتصادية، مع انخفاض مستويات الإنتاج وانتشار البطالة. وسوف نعطي نبذة سريعة عن تطور التضخم في تلك المجموعتين من الدول من السبعينيات، ثم نركز علي السنوات التالية في تبيان لتطور التضخم في تلك الدول.

ويتمثل الاتجاه العام في بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في زيادة كبيرة في متوسط معدل التضخم ابتداءً من 1973 واستمر هذا الاتجاه بمعدلات كبيرة. وبلغ ذروته في عام 1974 بمعدل 13.4% ثم بدأ في الهبوط التدريجي ليصل إلى 5.5% عام 1983 وهي نسبة مرتفعة.

ذلك هو الاتجاه العام لكل دول المنظمة. ولكن سرعته ودرجة تقلباته تختلف من بلد لآخر، وفقاً لعلاقات القوي الداخلية ومحصلتها من سياسة اقتصادية (انكماشية أو غير انكماشية). ووضع البلدان في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية. ففي الفترة من 63 - 1972 حتى 1983، زاد معدل التضخم في الولايات المتحدة من متوسط 3.3% إلى 6.2% عام 1982، وبلغ ذروته عام 1974 بـ 11%، وهو معدل كما نري عالي. وزاد معدل التضخم إلى ذروته في عام 1975 بـ 24.2%، وهو معدل بالغ الارتفاع ثم توالي انخفاضه إلى أن بلغ 8.5% عام 1982، بعد ذروة ثانية في عام 1980 بمعدل 18%. وفي اليابان كان متوسط معدلات التضخم 63 - 1972 5.6% ثم بلغت الذروة عام 1974 بمعدل 24.4% ثم توالي هبوطها إلى أن وصلت

إلى 2.6% عام 1982.

وتشير أرقام الجدول التالي (2-7)، لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الأوروبية المتقدمة إلى معدلات كبيرة في التضخم والبطالة من عام 1970 حتى عام 1981. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم الركودي في المجموعة إلى الضعف من 8.6% عام 1970 إلى 17% عام 1981.

جدول ()

مؤشر الركود التضخمي في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970 - 1980

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %	مؤشر الركود التضخمي
	(1)	(2)	(3) = (2) + (1)
1970	3.0	5.6	8.6
1973	3.2	7.8	11.0
1974	3.5	13.4	16.9
1975	5.1	11.3	16.4
1980	5.8	12.9	18.7
1981	6.5	10.5	17.0

بيانات محسوبة من:

World Economic Out look, Industrial Countries, Appendix B
Table No 7 and Table 3 For Developing Countries, p. 175.

وقد زادت كذلك نسب القطاع المالي إلى الإنتاج السلعي، حيث زاد من نسبة

21% عام 1950، إلى حوالي 40% عام 1985. هذا مع اتجاه معدل الربح للتناقص خلال الفترة من 1948 إلى 1973 وذلك في الشركات الأمريكية غير المالية، كما زادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في الولايات المتحدة في الفترة 1960 - 1980 من 28% إلى حوالي 35%، وقد صاحب ذلك تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الولايات المتحدة من 7.6 مليار دولار عام 1950 إلى 68 مليار دولار عام 1980.

وهكذا رأينا أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة شاملة في السبعينيات، في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً والمتخلفة. مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن الحقيقي في الولايات المتحدة وزيادة نمو القطاع المالي بالنسبة للإنتاج السلعي، واتجاه معدل الربح في الشركات الأمريكية غير المالية للتناقص، وزيادة نسب الأنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عجز الموازنات العامة للدول الرأسمالية خاصة المتقدمة.

والآن سنحاول أن نلقي بنظرة متأنية لتطورات التضخم في أعوام السبعينيات والثمانينيات في كل من المجموعتين من الدول، ثم سنعطي بعض الملاحظات التي أثرت علي اتجاهات التضخم في 1983 و 1984.

في الجزء الأخير من السبعينيات وقبل الزيادة الثانية في أسعار البترول (79 - 1980) كان معدل التضخم في الدول الصناعية، حوالي 7.5% سنوياً. وفي النصف الأول من عام 1983، كان التضخم في الدول الصناعية الكبرى، حول معدل 5.5%، وكان متوسط الزيادة في معدل الناتج القومي 3.5% في 1983. وقد حدث ذلك الهبوط أساساً نتيجة الانخفاض في الأجور الحقيقية للطبقة العاملة.

وقد ظلت الأجور الحقيقية علي نفس المستوى تقريباً، أو حتى نقصت في البلدان

الرأسمالية المتقدمة، رغم وجود التنظيمات النقابية - السياسية للطبقة العاملة. فحسب الأرقام الرسمية لتلك الدول لم تزد الأجور الحقيقية في 1980 بمقارنتها بعام 79 إلا 0.6% في إيطاليا و 1% في بريطانيا و 0.23 % في فرنسا. بينما نقصت تلك الأجور بمعدلات 2.7% و 2.48% في الولايات المتحدة عامي 1979 و 1980. وفي اليابان بمعدل 1.61%، وفي ألمانيا الغربية 0.5% في عام 1980.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مجالات الطيران، السيارات، وصناعة الحديد والصلب، فإن عقود الأجور الموجودة، قد أعيد التفاوض فيها لتخفيض نفقات الأجور.

وهناك عامل آخر ساهم في خفض معدلات التضخم، هو اتجاه السياسات الرسمية التي تتبني سياسات انكماشية، لمكافحة التضخم أساساً، وخاصة في الولايات المتحدة في عهد ريجان، وفي المملكة المتحدة في عهد تاتشر؛ الأمر الذي أثر علي الأسعار والأجور بطرق مختلفة. فنجد أن اتفاقية الأجور المنخفضة في القطاع العام قد أسهمت مساهمة مباشرة في تخفيض النفقات العامة للخدمات.

وبين الدول الصناعية الأساسية نجد أن هناك 3 أنماط لمكافحة التضخم يمكن

تمييزها:

- في ألمانيا الغربية واليابان، نجحت السلطات في أن تحتوي التضخم خلال سنوات السبعينيات. وهذا النجاح راجع إلي أن كلاً من البلدين بامتصاص ضغوط ارتفاعات أسعار الواردات التي نشأت أولاً من ارتفاع أسعار البترول 1979 - 1980. ولم يسمح لها بأن تنتشر تأثيرها في النفقات والأسعار المحلية.

- في الولايات المتحدة وبريطانيا، وصل التضخم إلى مستويات أعلي، خاصة بعد ارتفاعات الأسعار في 79 - 1980، ولكنهم نجحوا في تثبيت التكاليف

والأسعار المحلية. وفي الولايات المتحدة فإن، الزيادة في الناتج القومي في 1982 أقل في 1980 (6% مقابل 9.25%) وفي بريطانيا وصلت إلي النصف (8% مقابل 19.25%).

- أما الدول الثلاث الصناعية المتقدمة الأخرى، كندا، وفرنسا، وإيطاليا فقد كانوا أقل نجاحاً في معالجة القوي التضخمية.

ومن بين دول صناعية أصغر، فإن تجربة التضخم كانت عكس ما تم في الدول السبعة الكبرى. ففي سويسرا، النمسا، هولندا نجحوا في كبح جماح التضخم إلي مستويات معتدلة. وعانى آخرون من تلك المجموعة تشمل أيرلندا، نيوزيلاندا، أسبانيا، والسويد، في السبعينيات من ضعف موازين مدفوعاتها التي أدت إلي وقوع ضغوط تضخمية عليها.

- وبالنسبة للتضخم في الدول النامية المصدرة للبترول، كان متوسط معدل التضخم بها لأعوام 1968 - 1972 هو 8%، وبلغ الذروة عام 1975 بـ 18%. ثم توالي انخفاضه إلي 12.9% عام 1981 ثم هبط مرة أخرى إلي 2.2% عام 1983.

وقد قل التضخم في دول مثل السعودية وبعض دول الخليج. وقلت أرقام التضخم بطريقة ملحوظة في الجزائر واندونيسيا وفنزويلا. وفي بعض الدول الأخرى بقيت معدلات التضخم عالية نسبياً، وذلك بسبب نقص الواردات السلعية نتيجة إجراءات تقييد الواردات.

التضخم في الدول النامية غير البترولية:

لاحقت تلك الدول في السبعينيات أعلى زيادات في الأسعار في العالم حيث كان متوسطها في 68 - 1972 9.1%، وزادت إلى أعلى مستوى لها 36.5% (بدون احتساب الصين الشعبية). ثم زادت إلى 39.6% عام 1983. وقد تأثرت ارتفاعات الأسعار بارتفاعات أسعار البترول في عام 79 - 1980.

وبالنسبة للدول المصدرة للسلع المصنوعة مثل البرازيل والأرجنتين وإسرائيل فقد عانوا من التضخم أكثر من أي جهة أخرى. فقد كان متوسط التضخم 63% في عام 1982. أما بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض في تلك المجموعة وتضم الصين الشعبية، فقد تم إبطاء معدل الزيادة في أسعار المستهلك عام 1982، بسبب صغر المكون الخارجي في دخلهم القومي، وبالتالي كان تأثيرهم صغيراً بارتفاعات أسعار الواردات الخارجية.

4- أسعار الصرف والفائدة:

ألغيت قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب في 15 أغسطس 1971. ومنذ ذلك الحين وأسعار الصرف تتسم بعدم الاستقرار. ويعبر انتهاء النظام النقدي، عن تغييرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، أدت إلى تغير علاقات الإنتاجية النسبية بين تلك البلدان. وهي تغييرات تحققت في إطار الاتجاه الركودي التضخمي. أو تعكس زيادة التصارع الاقتصادي بين ألمانيا الغربية واليابان في جانب، والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.

هذه التغييرات الهيكلية لم يصاحبها محاولات جدية، لإعادة تنظيم العلاقات في النظام النقدي الدولي، الذي يجمع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، على نحو تحقق تغييرات هامة في أثمان العملات الرئيسية، والعملات التابعة للبلدان المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وقد انعكست علاقات الإنتاجية النسبية

الجديدة، في انعدام توازن موازين المدفوعات للبلدان الرأسمالية المتقدمة، أخذ في التراكم منذ النصف الأول من السبعينيات وهبطت قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى، هبوطاً كبيراً بلغ 87% من قيمته في مارس 1973 = 100% في مواجهة أقوى 10 عملات أجنبية.

وكانت هذه الحركات في سعر الصرف للدولار معبرة عن الأزمة النقدية، التي تستوجب التعجيل بإعادة ترتيب العلاقة بين أسعار صرف تلك البلدان، استجابة لموازين مدفوعاتها، وهو ما يترتب عليه حدوث تغيير في العلاقات بين العملات الأساسية لهذه البلدان. وقد تم هذا التغير من خلال حركة ذات اتجاهين⁽¹⁾:

أ- اتجاه أول من 1977 حتى أكتوبر 1978 تمثل في انخفاض قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى وخاصة الين الياباني والمارك الألماني والفرنك السويسري. والعملتان الأولى والثانية تركزان على إنتاجية عمل نسبية قوية. وقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحدة (19%) في الفترة من سبتمبر 1977 حتى نهاية أكتوبر 1978.

بينما ارتفعت قيمة الين والمارك الألماني بـ 4% و 13%، مع حدوث تغييرات أقل في أسعار الصرف الحقيقية للفرنك الفرنسي والجنية الإسترليني، ووصل هذا الاتجاه إلى قمته في أكتوبر 1978.

ب- الاتجاه الثاني يتمثل في عودة الدولار الأمريكي، مصحوباً بتدخلات كبيرة لمساندته إلى الارتفاع بعد الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي طوال السبعينيات، ومنذ 1979 حتى 1983، نلاحظ أن الحركة العامة، تتميز بعدم الاستقرار الكبير للدولار الأمريكي واتجاهه نحو الارتفاع الحاد كما تتميز بالنقص،

(1) انظر د. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمتته، منشأة المعارف - الإسكندرية، ص 141.

في تقلبات العملات الرئيسية الأخرى وهي عملات بلدان السوق الأوروبية المشتركة التي انتظمت فيما عدا بريطانيا، في نظام نقدي أوروبي.

وبالنسبة للدولار الأمريكي نجد أن ارتفاع سعر صرفه قد توالي منذ منتصف 1980 وقد زاد بـ 10.5% بالنسبة للفرنك الفرنسي و 53% بالنسبة للمارك الألماني الغربي و 5% في مواجهة الجنية الإسترليني خلال تلك الفترة حتى منتصف 1983.

ويذكر C. Fred Brestein مدير معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن⁽¹⁾ أن الدولار مقيم بأعلى 25% زيادة عن قوته الحقيقية. ويقول البعض عن الأضرار التي نجمت عن هذا الوضع، أنها مسئولة عن فقدان أكثر من مليون وظيفة عمل للأمريكيين. كما تشتكي الدول النامية من أن الدولار القوي يقلل من قدرتهم علي دفع ديونهم الخارجية.

وقد ارتفعت أسعار الفائدة بشدة نتيجة لارتفاع أسعار الدولار. فأذون الخزانة الأمريكية أعطت في 1983 6.5%، بالمقارنة بـ 2.8% لتلك التي تصدرها الحكومة الألمانية. وكل ذلك أدى إلي جذب النقود من جميع أنحاء العالم لكي تتحول في شكل دولارات. مما أدى في النهاية إلي رفع سعر صرف الدولار. وفي يونيو 1983 نجد أن الأجانب قد تملكوا 90.9 مليار دولار كسندات الحكومة الأمريكية بأزيد من 17% عن نفس الشهر في عام 1982.

وهناك تكلفة للاحتفاظ بعملة عالية القيمة وغالية. فإن الدولار الأعلى من سعره يضيف 25% بالزيادة علي الصادرات الأمريكية ويقول أوتو ايكشتن Otto Eckstien الاقتصادي الأمريكي "أن التكلفة كانت ضخمة، وتوقع أن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة سيعاني العديد من المشاكل خلال السنوات القادمة".

(1) "Too much of a Good things" Time, October 10, No 41. 1983.

وبالتالي فقد بلغ العجز التجاري الأمريكي رقم قياسي هو 70 مليار دولار عام 1983 بالمقارنة بـ 42.7 مليار دولار عام 1982، وأن ذلك يعكس أيضاً النمو البطئ والطلب الضعيف من بقية أنحاء العالم. وذكر العديد من الاقتصاديين أن قوة الدولار هي السبب في ذلك الوضع. وقد تسبب العجز التجاري هذا في انخفاض الوظائف للأمريكيين المرتبطين بالصادرات من 6.2 مليون وظيفة إلى 5 مليون بين 1980 و 1982. وقد ذكرت بعض المصادر أن فرص العمل تلك المفقودة قد كونت حوالي 40% من الحجم الكلي للبطالة في الولايات المتحدة خلال الفترة 80 - 1982. وفقد 1.5 مليون أمريكي وظائفهم في نهاية العام 1984. وبالتالي فإن الدولار القوي قد سبب ضعفاً لنمو الصناعات الأمريكية خاصة التصديرية، وذكر Otto Eckstien أن سعر صرف الدولار انخفض بمعدل مستوي 3 - 4% في خلال السنوات القليلة في الثمانينيات وهي تغييرات طفيفة كما يقول.

ويتبين مما سبق أنه وإن قل معدل الاستقرار لصرف العملات الأوروبية مقارنة بما تم للدولار الأمريكي والين الياباني، فإنه لا يمكن تحقيق حد معقول من الاستقرار في أسواق الصرف، طالما ظلت الفروق بين معدلات التضخم في بلدان السوق الأوروبية المختلفة كبيرة. وفي غياب التنسيق أيضاً بين السياسات النقدية لهذه البلدان.

وبالتالي فإن الاتجاه العام الذي ساد في السبعينيات هو: تفسخ النظام النقدي للاقتصاد الرأسمالي الدولي، وبلورة أزمة قاعدة الدولار، وغياب الضابط في تحديد أسعار الصرف. والانخفاض المستمر في قيمة الدولار حتي عام 1980 ثم ارتفاع حاد في قيمته حتي منتصف 1983، مما أدى إلي سيادة عدم الاستقرار في أسواق الصرف. كل ذلك دفع رؤوس الأموال إلي أن توظف في شراء العملات والمضاربة،

فيها مجلبة بذلك قدراً من عدم الاستقرار. ثم تناقص قيمة الثروات التي يحتفظ بها في صورة الدولار، و علي الأخص احتياطات البلدان الرأسمالية المتخلفة سواء بترولية أو غير بترولية.

وكان الاتجاه العام في السبعينيات، هو نحو ارتفاع أسعار الفائدة، خاصة في البلدان المصدرة لرأس المال، وعلي الأخص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إذ ارتفع سعر خصم البنك المركزي في الولايات المتحدة من 4.5% في 1971 إلي 7.5% في 1973 إلي 6% عام 1975 إلي 5.9% في 1978 إلي 13% في عام 1979 إلي 19% في 1980 ثم هبط إلي 8% عام 1983.

كما نما التعامل بسعر الفائدة المؤجل، بمعدلات كبيرة جداً وذلك لأن أسعار الفائدة تخضع مباشرة للعوامل السياسية.

5- أزمة الأوبك، وتطورات البترول أثناء أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينات:

عند دراسة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، يقال أن السبب الرئيسي، لأوضاع أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينات، هي ارتفاعات أسعار البترول بداية من عام 1973. بما لها من أثر علي النشاط الاقتصادي ككل، بما يتضمنه من اتجاه تضخمي وأثره علي نفقات المعيشة والأجور وما يتبعه من سياسات انكماشية وردود فعل علي مستوي العمالة والدخل.

أ- التطورات العامة للبترول بداية من عام 1973

ويقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار أن أثمان البترول تلعب دوراً هاماً ليس في

الحياة الاقتصادية الدولية فقط، إنما كذلك في الحياة السياسية⁽¹⁾:

- فهي تمثل السبيل السهل لتفسير أزمة التضخم بأزمة الطاقة.

- وهي تستخدم إيديولوجيا لتغطية عجز السياسة الاقتصادية عن مواجهة التضخم. وتقول مجلة فورتشن في أغسطس 1980، أن ارتفاعاً كبيراً في أسعار البترول يضر اقتصاد العالم بطرق مختلفة، ويعمق من عجز الدول المستوردة للبترول التي لا تستطيع أن تزيد من صادراتها المختلفة بما يمكنها من مواجهة الزيادة في أثمان البترول.

- يجبر الدول المتخلفة المثقلة بالديون علي عقد قروض جديدة.

- يلهب التضخم في أنحاء العالم.

- يؤخر النمو الاقتصادي ومن ثم يزيد معدلات البطالة.

- كما أنها ذريعة لتنفيذ سياسات انكماشية، للحد من الأجور النقدية، والحد بالتالي من الأثر غير المباشر لارتفاع أثمان البترول في المستوي العام للأثمان. وهي سياسة تؤدي إلي زيادة البطالة.

- وتثار للعب علي التناقض الثانوي بين البلدان المتخلفة المصدرة للبترول، والبلدان المتخلفة المستوردة له.

وسوف نعطي الآن الموقف العالمي للبترول في السبعينيات والثمانينيات بسرعة، ثم نغطي بعد ذلك التطورات البترولية في كل من البلدان المتقدمة والمتخلفة المصدرة للبترول ثم الدول الغير بترولية.

نجد أولاً أنه بسبب الزيادة في السعر النسبي للبترول، والكساد التضخمي في

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، صص 62 - 63 .

الدول الصناعية، فقد قل استهلاك العالم من البترول باستمرار منذ عام 1979. وقد قل الاستهلاك الكلي بـ 7 مليون برميل يومياً، أي حوالي 14% من الاستهلاك الكلي من عام 1979 إلى 1982. وقد قل حجم البترول المصدر لمجموعة الدول المصدرة بمليون برميل يومياً في نفس الفترة، وقل نصيب المجموعة المصدرة للبترول في الإنتاج العالمي من حوالي 48% عام 1979 إلى 35% عام 1982، ثم إلى 30% في أوائل 1983.

وبالرغم من هبوط استهلاك البترول في الجزء الأخير من عام 1979، فإن الاتجاهات السعودية لأسعار البترول قد استمرت حتى أوائل 1981، عندما وصل السعر الأعلى للبرميل المصدر من الدول المصدرة للبترول 34.7 دولار للبرميل، أي 17% أعلى من متوسط السعر في نهاية 1978. وقد هبط السعر فيما بعد بحوالي 8% من الربع الأول من 1981 حتى نهاية 1982. وقد زادت الضغوط الهبوطية على الأسعار، عندما قل الناتج الكلي من الدول المصدرة للبترول بـ 14 - 15 مليون برميل يومياً في فبراير - مارس 1983، أي أقل من نصف إجمالي 1979. واستجابة لهذا الموقف قامت منظمة الأوبك في منتصف مارس 1983 بتخفيض سعر البرميل إلى 19 دولاراً، وإعادة توزيع حصص الإنتاج على الدول الأعضاء مع وضع سقف (حد أدنى) لإنتاج الأوبك.

وسنبحث الآن تطورات الطلب العالمي على البترول بالنسبة لكل من مجموعة الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

ب- تطورات الطلب على البترول في الدول الرأسمالية الصناعية:

نجد أن التغيرات في الطلب العالمي على الطاقة، تتأثر بطريقة رئيسية بالتطورات

في الدول الصناعية، التي كانت تستهلك 70% من الاستهلاك العالمي للبتروول. والدول الصناعية تنتج حوالي ثلث إنتاج البتروول الخام وبالتالي تعتبر تلك المجموعة مستوردة صافية للبتروول، وقد انخفض الاستهلاك الكلي للطاقة في الدول الرأسمالية الصناعية بعد انخفاض يقدر بـ 3% عام 1980 و 2% عام 1981 وحوالي 4% عام 1982.

والسبب الرئيسي لضعف الطلب علي البتروول هي أزمة الركود التي سادت تلك المجموعة من الدول. وكذلك الاستخدام الأكفأ للطاقة فيها. مما أدى إلي انخفاض الطاقة للوحدة من الناتج في الدول الصناعية بنسبة 10% خلال 6 سنوات من 73 - 1979. ويظهر أن التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الصناعية، في أثناء أزمة الركود التضخمي، قد أدت إلي أن النشاط في عدد من القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة مثل البتروكيمياويات، وصناعات الحديد والصلب قد هبطت خاصة في السنوات القليلة قبلها.

ويؤثر الهبوط في أسعار البتروول العالمية والتي يمكن أن تؤدي إلي اتجاهات معاكسة للاتجاه نحو الاستخدام المتزايد الكفاءة للطاقة، أو تخفيض الاعتماد علي البتروول مما سيؤخر تطور تكنولوجيات جديدة موفرة للطاقة، وكذلك تحويل المصانع المولدة للطاقة الكهربائية من البتروول إلي الفحم وكذلك بالنسبة لتطوير مصادر طاقة بديلة.

وكنتيجة لهبوط الاستهلاك الكلي للطاقة، وإحلال المصادر غير البتروولية بدلاً من البتروول. فقد قل استهلاك البتروول بعد زيادة من النمو المعتدل من 1977 إلي 1979 - قد قل بـ 6.5% في عام 1981، و 5% عام 1982. وهبط بنسبة أقل 3% في عام 1983.

ومع الاستهلاك المنخفض، والزيادة المعقولة المتوقعة في الإنتاج، فإن حجم واردات البترول من الدول الصناعية قد قل بـ 12 - 15% خلال كل من السنوات الثلاث، أو ما يقرب من الثلث من 1979 إلى 1982. وكنتيجة لذلك فإن الاعتماد علي استيراد البترول للدول الصناعية ككل هبط بحوالي ثلثين من أجمالي استهلاك البترول في عام 1979 إلى النصف في 1982. وقد قل الجزء من البترول المستورد في استهلاك الطاقة الأولية بأكثر من ثلث وأقل من ربع خلال نفس الفترة، وبالرغم من ذلك وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال 79 - 1981. فإن البترول المستورد الصافي من الدول الصناعية قد زاد بأكثر من 6% من 1987 إلى 1982.

ج- تطورات الطلب علي البترول في الدول النامية غير البترولية:

نجد أن الواردات الكلية للبترول للدول النامية غير البترولية، قد هبطت بطريقة ملحوظة منذ 1979 بسبب الارتفاعات المستمرة في إنتاج البترول المحلي، وتوقف نمو الاستهلاك المحلي من البترول.

وقد زاد الاستهلاك السنوي للدول النامية غير البترولية، بمعدل سنوي 6% في الفترة من 1973 إلى 1979، وكان السبب في ذلك استخدام طرق كثيفة الاستهلاك للطاقة، إلي جانب النقص في مصادر الطاقة الغير بترولية، كما أن الأسعار المحلية للبترول تعتبر منخفضة نسبياً.

وتحت واقع زيادة أسعار البترول خلال 79 - 1980. والزيادة الناتجة في فاتورة واردات البترول، فقد عدد من الدول النامية المستوردة للبترول جهوداً لتحجيم النمو في استهلاك البترول والطاقة بصفة عامة. مع تقليل الاعتماد علي البترول المستورد. وقد تضمنت تلك الجهود زيادات في أسعار الطاقة المحلية، إلي جانب

إجراءات أخرى لتنمية مصادر محلية من الطاقة. وكنتيجة لتلك الإجراءات، وكذلك بسبب بطء النمو الاقتصادي فإن الاستهلاك الكلي من البترول في الدول النامية غير البترولية، قد بقيت ثابتة من 1979 إلى 1982. وفوق ذلك فقد هبط استهلاك البترول للوحدة من الناتج في تلك البلاد (13%) في أعوام 80 - 81 - 1982 وإن كانت أقل من تلك التي كانت في الدول الصناعية 19% وهو ما يمثل إنجازاً بالنظر إلى المستوي المنخفض فعلاً لاستهلاك الفرد من البترول في عديد من البلاد النامية.

وقد تضاعف الإنتاج الكلي من البترول في الدول النامية غير البترولية من 1973 إلى 1983، ووصل إلى حوالي 9 مليون برميل يومياً عام 1982 وحتى 1987 فإن حوالي نصف النمو في الناتج من البترول كان من الصين الشعبية. ومنذ ذلك الحين اشتركت المكسيك في الإنتاج، وظهرت كرايع دولة منتجة في العالم من البترول، وشاركت بحوالي 70% في الزيادة من إنتاج البترول من تلك المجموعة. وقد صدرت المكسيك في عام 1982 حوالي نصف التصدير الكلي من البترول، من هذه المجموعة من الدول النامية الغير بترولية. كما يدخل في تلك المجموعة أيضاً مصر التي زاد إنتاجها وتصديرها للبترول.

د- تطورات الطلب علي البترول في الدول المصدرة للبترول:

نجد أن الاستهلاك الداخلي من البترول في المجموعة الرئيسية لـ 12 دولة مصدرة للبترول، قد تضاعف 3 مرات منذ 1973 إلى 1982. ويرجع ذلك بالأساس إلى المعدلات العالية للنمو الاقتصادي والأسعار المنخفضة للبترول داخلياً. وعلي أية حال فقد ظهر أن نمو الاستهلاك من البترول في هذه البلدان، قد تباطأ بعد ذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، وبسبب زيادات عالية في أسعار البترول الداخلية.

ولم تؤثر زيادات الاستهلاك العالية في تلك البلدان علي صادراتهم الخارجية في السنوات القليلة الماضية، بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة في تلك المجموعة. وخلال الفترة من 1973 إلى 1979 فإن إنتاج الدول المصدرة للبترول قد بقيت نسبياً مستقرة بحوالي 30 - 31 مليون برميل يومياً، عدا الهبوط المؤقت في 1975. علي أن نصيب تلك المجموعة من الدول في إنتاج البترول في العالم قد قل من 53% عام 1973 إلى 48% من البترول في العالم عام 1979. ومنذ ذلك الحين فإن الإنتاج الكلي لتلك المجموعة، قد قل بخطوات سريعة قدرت بأقل من 20 مليون برميل يومياً في 1982، وقد بلغ نصيبها حينذاك في إنتاج العالم حوالي 35%، وقد قل هذا النصيب إلي 30% فقط في الربع الأول من 1983. وبالرغم من ذلك فإن الدول الـ 12 المصدرة للبترول، ظلت في عام 1982 تكون ثلاث أرباع صادرات العالم من البترول. وداخل تلك المجموعة حدثت تغييرات في مراكز الدول الفردية خاصة إيران والعراق بسبب الحرب الناشئة بينهما منذ سبتمبر 1980.

ونجد أنه رغم الارتفاعات في سعر البترول منذ 1973؛ فإننا نجد أن سعر البترول المصدر بواسطة الدول المصدرة، ارتفع بحوالي 22% من 1974 إلي 1978 بينما قلت الأسعار الحقيقية بـ 11%.

وفي مسألة التسعير لعام 1979 - 1981 فإن الزيادات في أسعار البترول بداية من عام 1981، تسببت أساساً من التصرفات المتخذة من المصدرين الفرديين للبترول (داخل وخارج الأوبك) - بالرغم من أن هيكل أسعار البترول كان قد توحد ثانية في أكتوبر 1981؛ عندما وافق الأعضاء علي سعر موحد للبترول هو 34 دولار للبرميل (العربي 34 درجة) وأن الاختلافات المستمرة في البترول الخام قد جعلت من إقامة سعر موحد بالكامل للبترول غير ممكن. وقد انخفضت أسعار

البترول فيما بعد إلي أقل من 28 دولار للبرميل في مارس 1983. وقد قرر أعضاء الأوبك في 14 مارس، تخفيض أسعار البترول الخام بـ 5 دولارات للبرميل ليصل إلي 29 دولار للبرميل، وقرر اجتماع الأوبك أن الدول الأعضاء يجب أن تتجنب إعطاء خصومات بأي شكل، وأن يتجنبوا إغراق السوق العالمية للبترول بطريقة تعرض للخطر هيكل أسعار البترول الخام. وبالإضافة إلي ذلك فإن أعضاء الأوبك قد قرروا إنشاء حد أعلى هو 17.5 مليون برميل يومياً لإجمالي إنتاج الأوبك خلال الباقي من عام 1983.

وبعد اجتماع الأوبك أعلنت الدول الأعضاء تخفيضات لأسعار البيع الرسمية، وقد قامت بعض الدول الغير أعضاء في الأوبك بتخفيض أسعارهم لتساير مستويات أسعار الأوبك.

هـ- أزمة الأوبك وأبعادها في الاقتصاد العالمي:

انتهت في جنيف في 21/4/1986، اجتماعات المؤتمر الوزاري لدول الأوبك وذلك بعد 17 يوماً من المحادثات، وقد وافقت عشر من دول المنظمة علي خفض إنتاجها إلي 16.3 مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث من العام الحالي. علي أن يزداد ليصل إلي 17.3 م/ب/ي، حتى يمكن تحقيق زيادة كبيرة في أسعار بيع البترول، وذلك في سبيل أن يصل السعر، إلي السعر الرسمي المتفق عليه من قبل المنظمة ألا وهو 28 دولاراً للبرميل. بل لقد طالبت الدول الأخيرة بأكثر من تحديد الحصص وذلك بإيقاف إنتاج الأوبك تماماً لمدة محددة لكي يمكن للسوق أن يمتص فائض العرض من البترول. وبالتالي يسمح بارتفاع السعر بسرعة للمستوي العالمي. وقد نال هذا الرأي التأييد من بعض الوزراء في اجتماع الأوبك في مارس 1986 مثل مانع سعيد العتيبة وزير بترول الإمارات الذي ألقى قصيدة في الاجتماع أعلن

فيها: ”والحل إعلان الصيام فبترونها .. لن يذهبونه إذا ارتأت تحريمه“. ولكن مواقف الوزير العتيبة اختلفت في الجولة الثانية لمحادثات الأوبك في أبريل 1986.

وقد أنتقد هذا الاتفاق (علام أغا زاده) وزير البترول الإيراني وقال أنه ليس في مصلحة دول الأوبك. كما انتقده أيضاً (بلقاسم نبي) وزير البترول الجزائري الذي ذكر إنه ليس هناك ما يحول دون انخفاض الأسعار إلى 5 دولارات للبرميل. ونتيجة لهذا النصف / اتفاق، يجب السعي لارتفاع أسعار البترول لكي تتراوح ما بين 18 - 20 دولار للبرميل قبل آخر عام 1986.

والآن نريد معرفة ما هو أثر انخفاض أسعار البترول علي مسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ ما هو تأثير تلك الأسعار المنخفضة علي نمو الناتج القومي والتضخم، والديون الخارجية، خاصة بين فئتي الدول المصدرة للبترول، والدول الصناعية المستوردة له؟ وقبل الوصول إلي ذلك يجب علينا أن نري كيف أفلتت الأمور من بين أيدي الأوبك؟

و- بداية انفلات الأمور بين أيدي الأوبك:

وانفلات الأمور بين أيدي (كارتل) كالأوبك، هو قصه انتقاله من كارتل لاحتكار القلة: واحتكار القلة⁽¹⁾ يعني بصفة أساسية، أن هناك عدداً قليلاً من المؤسسات لها تأثير علي الثمن والإنتاج والمبيعات والاستثمارات والعمالة والتكنولوجيا والإعلانات في هذا الفرع أو السوق أو الصناعة. ويمكن أن تكون تلك المنتجات متجانسة مثل البترول في حالتنا، بشرط أن تكون في نفس الدرجة، كخام البترول برنت أو عربي خفيف..... للحصول علي سوق متجانس. ونذكر هنا أن احتكار القلة هو من النوع

(1) Oligopoly, Oligopole.

المتحول Mutant Oligopoly إلى المنافسة الاحتكارية⁽¹⁾ بعد ازدياد المنتجين المنافسين خارجها وعدم التزام المنتجين داخلها، أي أن المنافسة الاحتكارية، تظهر في الأسواق عندما تسلك المؤسسات سلوك احتكاري في تحديد الثمن. وفي هذا السوق يوجد العديد من المؤسسات البائعين لسلع غير متجانسة، ويمكن لبعض المؤسسات التحكم في الأثمان. وشروط الدخول إلى الأسواق سهلة نسبياً، حيث يوجد العديد من الداخلين المحتملين كما توجد بين المؤسسات منافسات في الأسعار. وإذا ظهر بالسوق أرباح احتكارية، فستدخل مؤسسات جديدة إليها، مما يسبب انخفاضاً في الأرباح.

ومع ما يستتبع ذلك من تقلص قدرة الأوبك، مع تحويلها من احتكار القلة إلى منافسة احتكارية علي التأثير في السعر والكمية المعروضة مع ما يستتبع ذلك من تقليص ربح المتنافسين وتحولت السوق البترولية بالتالي إلى سوق مشتريين.

ويبدأ هذا السيناريو للأحداث من الصدمة الأولى في أكتوبر 1973. حيث قررت دول الأوبك هذا السيناريو: زيادة أسعار البترول إلى 11.6 دولار للبرميل، بعد أن كان 1.8 دولار عام 1970. وأدى ذلك إلى انخفاض استهلاك الدول الصناعية الغربية بنسبة 3% في اليابان و 7.8% في إيطاليا و 12.3% في فرنسا و 18.7% في إنجلترا. علي عكس الأمر للولايات المتحدة والتي زادت من وارداتها البترولية لاحتياجاتها للتخزين.

ومنذ السبعينيات اختلف دور السعودية وردود فعلها عن الدول الأعضاء الأخرى في الأوبك نتيجة عاملين:

(1) ضخامة الاحتياطي البترولي في السعودية. فهي تفضل ارتفاع الأسعار

(1) Monopolistic Competition, Competition Monopolistique.

بطريقة تدريجية علي فترة طويلة. عكس البلدان البترولية الأخرى، والتي تملك احتياطياً قليلاً نسبياً، وتملك قدرة استيعابية لرؤوس الأموال أكبر كالجائر والعراق ونيجيريا وفنزويلا.

(2) ومن ناحية أخرى تستثمر السعودية بعض العوائد البترولية في البلدان الغربية. ولذا فهي تفضل اتباع سياسة تتسم بالحرص علي اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة. إلي جانب الاعتبارات السياسية والتي تجعل السعودية دولة صديقة للغرب وبالتالي تحرص علي مصالحه الاقتصادية والسياسية.

والصدمة البترولية الثانية بدأت حينما انخفض الإنتاج من البترول في عام 1979، بسبب الثورة الإيرانية. فقد انخفض مستوي إنتاج إيران من 5.2 م/ب/ي عام 1978، إلي 3 م/ب/ي عام 1979. وارتفعت أسعار السوق الفورية إلي 25.13 دولار للبرميل. وتفاقم الوضع مع الحرب العراقية الإيرانية إذ أنخفض الإنتاج العراقي من 3.5 م/ب/ي عام 1979 إلي 0.9 م/ب/ي في عام 1981. وبالتالي انخفض العرض العام للبترول رغم زيادة إنتاج السعودية. وارتفع سعر البترول بالتالي إلي حدود الأربعين دولاراً للبرميل. وتفجرت الخلافات بين أعضاء الأوبك فأدت إلي تحديد سلسلة أسعار لكل نوع معين من البترول بدلاً من سعر واحد لنفس النوع، وكانت بداية الرحلة الصعبة للأوبك. وبدأت أسواق البترول تتحول إلي سوق مشتري لا سوق بائع وذلك نتيجة ضعف التنسيق بين المنتجين داخل وخارج الأوبك.

وقد أثمرت الصدمة البترولية الثانية ثماراً مرة للاقتصاد العالمي. حيث تراجع الطلب علي البترول في عام 1981 إلي 56.8 م/ب/ي أي بانخفاض نسبته 13% من مستوي عام 1989 وذلك لعدة أسباب:

- هبوط النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية بسبب أزمات الكساد

التضخمي من 4.4% سنوياً (1965 – 1973) إلى 1.8% (1973 – 1981).

- زيادة فاعلية استهلاك الطاقة وزيادة استبدال البترول لمصادر أخرى للطاقة.

- تصاعد مستوى إنتاج البترول خارج دول الأوبك من 20 م/ب/ى عام 1982.

ولذلك كله خفت تبعية البلدان الصناعية علي صعيد البترول للأوبك. وقد قدر خبراء الأوبك بأنها قد خسرت 3.5 م/ب/ى بسبب استعمال المخزون البترولي من قبل الشركات العالمية للضغط علي الأسعار.

وقد بدأت مرحلة انخفاض الأسعار فعلياً ابتداءً من عام 1981. خاصة مع دخول منتجين جدد إلي أسواق البترول الحرة مثل المكسيك وإنجلترا وأنجولا ومصر. وقد واجهت المنظمة تراجع الأسعار والطلب علي بترولها، بإدخال حصة Quota أي بتحديد سقف للإنتاج، وطلبت من أعضائها الالتزام بها وحددت سعر البترول بـ 34 دولاراً للبرميل. ولعبت السعودية هنا دوراً بارزاً، إذ أخذت علي عاتقها تنظيم السوق البترولي وتحاشي الفوضى وذلك لقيامها بدور "صمام أمان"، للمحافظة علي السقف الأقصى المتفق عليه (17.5 م/ب/ى) لإنتاج الأوبك ككل. وأصبحت السعودية بالتالي المرجح المرن Balancer لإنتاج البترول. ولكن الذي حدث إن جميع الأعضاء في الأوبك لم يلتزموا بذلك النظام وخفض بعضهم أسعار البيع الرسمية للمحافظة علي المشترين ودخولهم. ومنحت البلدان المنتجة خارج الأوبك أو بعض أعضاء الأوبك تسهيلات عدة وخصومات لبيع بترولها المكرر والتي لا تخضع للبنية الرسمية لأسعار الأوبك وذلك لتخطي سقف الإنتاج.

كما لجأ الكثير من منتجي البترول، إلي استخدام نظام المقايضة لبيع بترولها، واضطر وزراء في دول البترول في دول الأوبك إلي تخفيض سعر برميل البترول السعودي إلي 29 دولاراً في مارس 1983 وإلي 28 دولاراً في يناير 1985.

والجدول التالي يبين أهم قرارات الأوبك المتعلقة بالأسعار من عام 1970 حتى عام 1985. ويبين أن سعر برميل البترول بدأ بـ 1.8 دولاراً للبرميل عام 1970، إلى أن وصل إلى قمته 34 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1981. ثم انتقل بعد ذلك من حرب الحصص إلى حرب الأسعار.

جدول ()

أهم قرارات الأوبك خلال السبعينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين

الأسعار حسب سعر السعودي الخفيف دولار برميل	الضرائب (البترول ضمن الامتيازات)		
	الضرائب علي الريح	رسم انتفاع سعر البرميل	
1.8	%50	%12.5	في 1-1-1970
2.18	%55	-	طهران 15 - 12 - 1971
زيادة في أسعار بترول الخام في بلدان المتوسط	-	-	طرابلس 2-4-1971
2.479	-	-	جنيف 20 - 1 - 73
2.898	-	-	جنيف 6 - 73
5.119	-	-	كريت 16 - 10 - 73
11.651	-	-	طهران 22 - 12 - 1973
-	-	%14.5	كينو 11 - 6 - 74
-	%65.75	%16.67	فيينا 11 - 9 - 74
11.651	%85	%20	أبو ظبي 10 - 11 - 74
			لبلدان الخليج
			فيينا 12 - 12 - 74
تعميم قرارات أبو ظبي علي جميع الأعضاء			
12.376			فيينا 24 - 9 - 1975
12.7			دكا 1 - 12 - 1976

13.229			ستوكهولم 12 - 7 - 1977
			أبو ظبي 16 - 12 - 1978
ارتفاع تدريجي في الأسعار خلال سنة 1979 تصل إلي زيادة كلية			
11.542		14.5%	جنيف 27 - 2 - 1979
18			جنيف 29 - 6 - 1979
24			كراكاس 17 - 12 - 1979
21			الجزائر 9 - 6 - 1980
22			مالي 16 - 12 - 1980
24			جنيف 29 - 10 - 81
	تحديد سقف للإنتاج العام في الأوبك		فيينا 19 - 2 - 82
24	175 مليون برميل يومياً		لندن 19 - 2 - 82
29	حرية المنتج لبيع بترول له بأي سعر		جنيف 20 - 1 - 85
28			جنيف 9 - 12 - 85

وفي 9 ديسمبر 1975 قررت منظمة الأوبك الدفاع عن حصتها العالمية للبترول حتى ولو كان ذلك علي حساب تدهور الأسعار وقررت زيادة العرض والنزول بأسعار البترول حتى يجبر الحقول "الحدية" خاصة في بحر الشمال علي الخروج من حلبة الإنتاج (انظر الجدول التالي):

جدول ()

تقديرات تكاليف إنتاج الزيت الخام من مناطق الإنتاج في العالم حتى عام 1985

المنطقة	الإنتاج مليون برميل يوميًا	الطاقة القصوى مليون برميل يوميًا	تكاليف الإنتاج دولار - برميل
الشرق الأوسط	8	15	أقل من 2 دولار
الشرق الأوسط - إفريقيا	12	15	4 - 2
اندونيسيا - المكسيك - بحر الشمال	1	10	6 - 4
بحر الشمال - الولايات المتحدة	6	6	8 - 6
كندا - أمريكا الجنوبية - آسيا	4		
الولايات المتحدة - كندا - آسيا - أوروبا	2	4	10 - 8
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا	2	2	12 - 10
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا	2	2	24 - 12
الولايات المتحدة - كندا - أوروبا		2	24 - 14
	45	56	المجموع

تكاليف الإنتاج المباشر لا تشمل الاستنزاف، الإهلاك، استهلاك الدين، الأرباح

والفوائد PIW, Sec 9, 1985.

ويظهر من الجدول السابق أنه عند سعر 12 دولاراً للبرميل فسيخرج من حلبة

الإنتاج مناطق تشمل الولايات المتحدة وكندا وأوروبا ومن بحر الشمال أيضاً مما

يرفع من أسعار البيع للبرميل في النهاية.

وحسب تعبير الشيخ اليماني وزير البترول السعودي "نتجه للمجهول وكل شئ وارد". وقد أراد الوزير بذلك التحذير من احتمالات نشوب حرب أسعار، تؤدي إلي انخفاض سعر البرميل إلي ما دون 20 دولاراً للبرميل. وقد فقدت الأوبك بذلك السيطرة علي الإنتاج وتخلت عن السعر الرسمي للبترول. كما واجه بعض أعضائه مشاكل مالية حادة، كما أن البعض الآخر المعروف بثرائه واجه أيضاً صعوبات مالية تحد من نموه الاقتصادي.

وبذلك وصل انخفاض البترول إلي أقل من 10 دولار للبرميل، ثم ارتفع إلي 12 دولاراً للبرميل خلال أبريل 1986. واستمر السعر أقل من 21 دولاراً حتى آخر عام 1986 وكان لذلك نتائج سنبحثها في حينها.

ومن ناحية أخرى نقص إنتاج الأوبك من البترول، في الربع الأول من عام 1986 بـ 4.5% إلي مستوي 16.8 مليون برميل يومياً. وقد تسببت في هذه الزيادة الدول الخليجية، من 2.4 مليون برميل يومياً للربع الثالث من 1985، إلي 4.2 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من 1985 إلي 4.3 مليون برميل.

والدول التي تريد رفع أسعار البترول وهي إيران والعراق ونيجيريا وليبيا والجزائر قاموا بتقليل إنتاجهم بنسب عالية أو بقي ثابتاً. أما البلدان التي بقيت ضد تخفيض الإنتاج، وهم السعودية والإمارات المتحدة وقطر، فلقد أضاف كل منهم 100 ألف برميل يومياً للإنتاج، في الربع الأول من عام 1986.

و- أثار انخفاض أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي:

والآن ما هي آثار انخفاض أسعار البترول حتى آخر عام 1986؟

وقد كثر الحديث عن الصدمة الأولى والثانية للبترول، عن أن أسباب أو السبب الرئيسي لأوضاع أزمة الكساد التضخمي Stagflation هو ارتفاع أسعار البترول ابتداءً من عام 1973، وآثار ذلك علي معدلات النمو والتضخم والأجور مما له آثار انكماشية. ولدراسة الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول، فهل ينتج عنها آثار توسعية علي الأسعار ومعدلات النمو والبطالة والتجارة الخارجية؟

ولدراسة الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي يجب التفريق بين أولاً الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومن ناحية ثانية الدول المستوردة للبترول.

فأول الآثار الاقتصادية هو انخفاض دخول الدول المصدرة للبترول. وانتقال ذلك إلي كسب صافي للدول الصناعية المستوردة للبترول. وتأثير ذلك علي الدخل القومي والأسعار والإنتاج القومي وموازن المدفوعات والمديونية الخارجية.

وانخفاض أسعار البترول بمعدل أقل من 15 دولار للبرميل، أدى إلي انخفاض دخول دول الأوبك والتي تباع أكثر من 31% من صادرات البترول العالمية. وانخفض الدخل الصافي لدولة كالسعودية بنسبة النصف تقريباً. وكذلك انخفاض إجمالي دخل دول الأوبك بنسبة 46% فقط عن سابق دخلهم عام 1985.

ولكن نجد أن الأثر الثاني (بعد انخفاض دخل دول الأوبك) هو أن هذا التخفيض لسعر البترول إذ استمر لمدة طويلة فسيؤدي إلي زيادة الطلب من جانب الدول الصناعية بحوالي 10 - 15 %، مما يجعل الأثر النهائي لتخفيض سعر البترول هو انخفاض عائدات دول الأوبك من البترول بنسب تتراوح ما بين 5 - 15% فقط من إجمالي عائداتها عام 1985.

وثالث أثر لانخفاض عائدات البترول، كان زيادة الاتجاه لسحب الدول المضارة المصدرة للبترول من احتياطياتها لدى الدول الصناعية. وعلى سبيل المثال نذكر أن السعودية قد فقدت نصف احتياطياتها المالية منذ عام 1982.

ومن ناحية أخرى عانت الدول البترولية ذات المديونية الخارجية الكبيرة ومنها المكسيك ونيجيريا وفنزويلا إذ كل دولار نقص في سعر البترول أدى لخفض قدرة المكسيك على خدمة ديونها 550 مليون دولار و 300 مليون دولار بالنسبة لفنزويلا. وذلك أدى مباشرة إلى ارتفاع المديونية الخارجية لتلك الدول. كما أدى العجز إلى تعثر خطط التنمية الطموحة لديها، وكذلك إلى تعثر خطط التسليح الباهظة لها.

وأخيراً كمثال للآثار المباشرة على دولة بترولية مثل السعودية فقد اضطرت إلى تأجيل الإعلان عن ميزانياتها السنوية للعام 1984، والعمل بمقررات ميزانية العام السابق. وكذلك استمر الدعم للزراعة والكهرباء والطعام والضمان الاجتماعي كما هو، ولم تزد مقررات مشروعات التنمية في أنحاء السعودية.

ي- الآثار على الدول الصناعية الكبرى:

وبالنسبة للدول الصناعية الكبرى، الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. فإن وارداتها الصافية من البترول بلغت 175 مليار دولار عام 1984. وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول على الوضع في عام 1983 أدى إلى توفيرها لحوالي 50 مليار دولاراً. وأدى ذلك إلى آثار إيجابية أهمها رفع نمو الناتج القومي بعد ثلاث سنوات. مع العلم بأن دخل الدول الصناعية الكبرى يقدر بـ 800 مليار دولار لعام 1985.

أما من ناحية معدلات التضخم فقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض مستويات الأسعار في تلك الدول إلى 3.6% سنوياً. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد انخفض التضخم بـ 0.4% في فبراير 1986 وهو أعلى نسبة تنخفض فيها الأسعار

في الولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود. وكان ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول بالأساس. وبالنسبة لأسعار الجازولين في الولايات المتحدة فقد انخفض بنسبة 5.9% في فبراير 1986 بعد أن كان 1% في يناير 1986. كما انخفضت أسعار وقود التدفئة في البيوت بـ 10.1% بعد أن نقص بـ 1.1% فقط في يناير 1986.

كما أدى السعر المنخفض للبترول إلى تخلي الدول الصناعية عن حذرها تجاه استثمارها في الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وينطبق ذلك على الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة. وعلى الأخص فرنسا وألمانيا الغربية واليابان. وإن اختلف آثاره من بلد لآخر. ففي فرنسا مثلاً وهي الفقيرة في موارد الطاقة، نجد أن ثمن واردات البترول كان 28 دولاراً للبرميل في عام 1985. ومع احتساب سعر خصم 9 فرنك للدولار للبرميل في انخفاض سعر الصرف أي 7.40 فرنك للدولار. وكل ذلك أدى إلى توفير حوالي 60 مليار فرنك فرنسي، تخصص من فاتورة وارداتها الكلية البالغة 180 مليار في العام 1985. مما يؤدي إلى اختفاء العجز التجاري الفرنسي من 24 مليار فرنك عام 1985 إلى فائض يقدر بحوالي 410 مليار فرنك عام 1986.

وعلى العكس من ذلك في بريطانيا. حيث يؤدي خفض سعر البترول إلى زيادة التضخم فيها. إذ أن كل 10% خفض في أسعار البترول، يقلل من سعر صرف الإسترليني بـ 2.2%، مما يرفع من أسعار المستهلك بـ 0.2% بعد سنتين. ومع انخفاض أسعار البترول بـ 30% ينقص سعر الصرف للجنية الإسترليني بـ 7%. وباستمرار الوضع على ما هو عليه، فإن التضخم زاد في بريطانيا بـ 0.5% إلى 7.5% في العام 1986. وإن كل إجمالي الناتج المحلي بريطانيا زاد بـ 0.5% في عام 1987.

وقد تلجأ بعض الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة إلى فرض ضرائب علي استهلاك البترول داخلها، لإبقاء أسعار بيع البترول المستورد كما هو قبل الإنقاص. وبالتالي يظهر الفرق في شكل فائض في إيراداتها. وإن كان هذا الإجراء ليس ضرورياً أن تتخذه تلك البلدان وذلك لمحاولة تفضيلها تسريب الآثار الإيجابية لسعر البترول المنخفض إلى القطاعات المختلفة فيها، وبالتالي دفع عجلة الإنعاش الاقتصادي فيها. وكان هذا له الأثر النفسي في إستراتيجية اقتصادية للرئيس ريجان في إدارته للأمور الاقتصادية في الولايات المتحدة نحو الانتعاش.

والأثر التالي لانخفاض أسعار البترول، هو الأثر علي تغييرات أسعار الصرف لصالح الين ضد الدولار. فدولة مثل اليابان استوردت 26% من وارداتها من البترول أو سلع مصنوعة من البترول عام 1982، مقارنة بـ 15% للولايات المتحدة في نفس السنة و 11% لفرنسا و 4% كمصدر بترولي صافي لبريطانيا. وبالتالي يؤدي انخفاض سعر البترول إلى رفع قيمة الدين، وخفض كل من الجنية، وتغير صغير في أسعار صرف العملات الأخرى. وهذا الخفض لقيمة الدولار أمام العملات الأخرى، يجب أن تضاف آثارها إلى انخفاض أسعار البترول، وذلك عند النظر إلى الدول المصدرة للبترول والتي ستتقاضى دولاراً تقل قيمته عما سبق.

أما بالنسبة لآثار انخفاض سعر البترول علي مشروعات البترول دولية النشاط، فنجد أن أكبر الشركات دولية النشاط في العالم عام 1985، كانت أغلبها من الشركات البترولية وذلك بعد الرواج الذي وجده البترول في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ونجد أن عدد وحجم الشركات البترولية قد صعد إلى المراتب الأولى عام 1985 نتيجة رواج أحوال سلعة البترول في الاقتصاد العالمي.

وهذا الترتيب (عام 1985) آل إلى التحرك والتغير في حجم ومراكز الشركات

البتروولية للسنوات بعد عام 1985. وذلك نتيجة انهيار أسعار وأرباح البترول السائدين في الأسواق البتروولية فنجد تقلص مجالات البحث والتقيب عن مكان للبترول الخام رخيصاً ومتوفراً، فإن الشركات الاحتكارية والدول الصناعية المتقدمة، لا تهتم بتطوير البدائل عن مكامن جديدة كما لن تحرص علي ترشيد استهلاك البترول. وهذا يؤدي إلي إعاقة البحث العلمي في بدائل الطاقة، وإلي استنزاف أكبر قدر من بتروله المصدر. وانعكاسات ذلك علي المدى القريب سينعكس في مجالات الاستثمارات وتؤثر علي مستوي النشاط الاقتصادي العالمي بشكل سلبي.

والمستفيد الأخير من انخفاض أسعار البترول هو البلدان النامية غير المنتجة والمستوردة للبترول. إذ تستفيد من انخفاض أسعار البترول لتحسين موازين مدفوعاتها. ولقد تضررت كثيراً من جراء عجز الأقطار المصدرة للبترول (العربية أساساً) عن الاستمرار في تقديم عون مالي لها وكذلك من جراء تقليص فرص العمالة الأجنبية فيها.

أما بالنسبة لمصر نجد أن صادراتها من البترول قلت نتيجة انخفاض السعر بـ 700 مليون دولار لعام 1986 فقط، وخاصة بعد إعلان مصر في اجتماع الأوبك في مارس السابق بالتزامها بتقليل صادراتها اليومية بنحو 200 ألف برميل بعد أن كان 870 ألف برميل.

والمراكز الاقتصادية تشمل المنتجين والمستهلكين معاً، إذ أن جزءاً من الانكماش الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول انتقل نتيجة تقليص حجم التبادل التجاري بين الدول المنتجة والمستهلكة المتاحة أمام العملة الأجنبية وبرامج المساعدات الاقتصادية.

وكما بينا فإن البترول، لعب دوراً موقفياً في أزمة الكساد الركودي العالمية

فانخفاض أسعاره، قد أدى نسبياً إلى زيادة معدلات النمو العالمية وانخفاض التضخم والبطالة، نقول زيادة ونسبياً وليس خلق تلك المعدلات.

وهذا كله لم يجعل الأمور خيراً ناصعاً للدول المستوردة للبترول، أو شراً بحتاً للدول المنتجة والمصدرة للبترول.

6- السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أثناء أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين:

مثلت منتصف الأعوام 1980 تفاؤلاً اقتصادياً قوياً. وارتفعت متوسطات أسعار داو جونز الصناعي من 776 إلى 2722، من أغسطس 1982 حتى قمته في أغسطس 1987. وارتفعت المؤشرات لأكبر سوق مالي في العالم بـ 296 نقطة خلال تلك الفترة. وارتفعت أعداد الأسهم المتبادلة علي نظام NYSE من 65 مليون سهم إلى 181 مليون سهم خلال نفس الفترة.

وحدث الانهيار في 19 أكتوبر 1987، ويعرف بيوم الاثنين الأسود، وانخفض داو جونز الصناعي بـ 3.81%، وفي أكتوبر انخفض مؤشر داو جونز بـ 508 نقطة، فاقداً لـ 226% من ثمنها في يوم واحد.

وانخفض مؤشر S&P 500، بـ 20.4% بانخفاض من 282.7 إلى 225.06 وانخفض مؤشر ناسداك NASDAQ بـ 11.3% نقطة.

وكان الانهيار الأكبر علي الإطلاق ليوم واحد في دول ماستريخت الأوروبية، وبين 14 أكتوبر و 19 أكتوبر فقد مؤشر DJIA 760 نقطة، أي بأكثر من 31%.

وكان انهيار 1987 ظاهرة عالمية حيث فقد مؤشر FTSE 100 10.8% خلال يوم الاثنين هذا. و 12.2% أخري في اليوم التالي. وخلال شهر أكتوبر انخفضت

الأسواق المالية العالمية بدرجة كبيرة. وأقلها حدث انخفاض في النمسا بـ 11.4% بينما كانت المتأثرة الأكبر هي هونج كونج بانخفاض 45.5%. ومن بين 23 دولة صناعية كبيرة انخفضت 19 سوق بأكثر من 20%.

وأخذ الأمر عامين ليعود مؤشر داو جونز لمستواه السابق. وفي خلال سبتمبر 1989 أعاد داو جونز قيمته الذي فقده خلال انهيار 1987. وكانت الأسباب الرئيسية هي سلوك القطيع في الأسواق المالية، إلي جانب التقييم المبالغ فيه لائتمان الأسهم.

وبالنسبة للسياسات الاقتصادية في داخل منظمة التعاون والتنمية وذلك بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية، نلاحظ أنها كانت من قبيل سياسة إدارة الطلب الكلي الفعال أي سياسة كينزية، وذلك فيما قبل 1980، وهي دراسة كانت تركز علي المكونات الداخلية للطلب الكلي، وتفترض سيادة المنافسة، وغياب ارتفاع عام في مستوي الأسعار قبل الوصول إلي مستوي العمالة الكاملة مع ما يتضمن هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوي العاملة والتعطيل للطاقة الإنتاجية المادية. وذلك علي ما رأينا لبحثنا عن السياسة الكينزية في الفصل الأول.

ومن الناحية الفعلية اتسم الموقف الاقتصادي بالتالي:

أ- اتجاه عام نحو عجز الميزانية. وفيما عدا ذلك تتسم السياسة المالية بالحرص والتردد في إحداث تغييرات ذات دلالة إزاء وجود معدلات كبيرة من التضخم والبطالة في ذات الوقت. فبالنسبة لاستخدام الدافع المالي مع المشروعات الخاصة، كان الاتجاه العام نحو سحب هذا الدافع في 1976 و 1977، ثم استخدامه في 1978، ثم الاتجاه إلي الحد منه عام 1979. واختلف الوضع من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة (في عهد ريجان) والمملكة المتحدة (في عهد ثاتشر) وألمانيا الغربية (كول)،

تبنوا سياسات جديدة سنوضح أهم معالمها خاصة في الولايات المتحدة. حيث أعلنت الحكومة الأمريكية في أوائل عهد ريجان عام 1981، برنامجاً طويل الأمد سمي شعبياً في الولايات المتحدة بـ Reaganomics (أي اقتصاديات ريجان). وهو يهدف إلى تخفيض التضخم وإعادة البناء الأساسي لنمو اقتصادي متماسك.

"واقتصاديات ريجان" وما يعرف بـ اقتصاديات العرض Supply Economics، ومعناه هو أن النمو الحقيقي في الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير، حتى في الأجل القصير، وبالكامل في المدى الطويل، على عوامل تؤثر على العرض، أكثر منها على الطلب الفعال. وهو عكس ما نادي به جون ماينارد كينز لمقابلة الكساد الكبير 1929 - 1940. ويعتمد اقتصاد العرض على مقترحات بأنه لزيادة النمو الاقتصادي، يجب اتخاذ إجراءات، مثل إصلاح نظام الضرائب، لتشجيع الاستثمار والاختراعات والبنية التحتية للمواصلات والاتصالات، وتحسين مهارة العمال والتدريب، ومساعدة حركة العمال أثناء البطالة، وإصلاح نظم الضمان الاجتماعي لزيادة عرض العمل.

وهذا يعارض وجهه نظر الاقتصاديات الكينزية القائمة على أساس أن أهم عامل يؤثر في النمو الاقتصادي هو مستوى الطلب الفعال.

والمحتويات الأساسية لاقتصاديات ريجان هي:

(1) استقطاعات هامة في معدلات الضرائب على الدخل الفردي وذلك لتحفيز كلاً من الادخار والاستثمار.

(2) الحد من نمو المصروفات الفيدرالية وتخفيض العجز الفيدرالي.

(3) تخفيض التدخلات الحكومية في الصناعة.

(4) مساندة السياسة النقدية الحذرة للاحتياطي الفيدرالي. وقد تضاعف العجز

الفيدرالي في الولايات المتحدة تقريباً من 111 مليون دولار في السنة المالية 1982 ووصل إلي حوالي 210 بليون دولار أي حوالي 6.5% من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 1983 (المنتهية في 30 سبتمبر 1983).

وقد اقترحت الميزانية المقدمة إلي الكونجرس في يناير 1983 أن تتعامل الحكومة مع العجز المالي من خلال الرقابة علي المصروفات والسمات الأساسية للميزانية هي:

(1) تجميد الأجور والمعاشات للوظائف الفيدرالية بما فيها تجميد 6 شهور لنفقات المعيشة.

(2) اقتطاعات لبعض المخصصات مع تحديد النمو في نفقات الدفاع وتوجيهها.

(3) تجميد للبرامج الغير دفاعية.

(4) إصلاح النظام الصحي (بمعني تجميد النفقات فيه).

وسعت الميزانية إلي رفع الدخل القومي ب 1% من الناتج القومي الإجمالي من بداية أكتوبر 1985. وقد قل العجز عن 6.5% من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 1988.

(ب) ومن ناحية أخرى اتجهت البلدان الصناعية المتقدمة، إلي التوسع النقدي (باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية). فمنذ 1975 لم يقل المعدل العام للتوسع النقدي السنوي في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة عن 1% . ففي المملكة المتحدة مثلاً اتخذت السياسة النقدية كمحور لمواجهة التضخم. واتخاذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية. هذا مع اتجاه التضخم إلي الارتفاع حتى 1979 (13.4% بالمقارنة مع 8.3% و 15.9% في 1978، 1977. ووصلت إلي 11.8% عام 1980، وإلي 9.9% عام 1981 وإلي 7.4%

عام 1982 ثم 5.5% عام 1983) واتجه معدل التضخم إلى الانخفاض عام 1981⁽¹⁾.

(ج) ولم تتخذ السياسات الاقتصادية في تلك البلدان إجراءات تذكر في مجال سياسة الدخل وتركزت أساساً للصراعات بين الفئات الاجتماعية وتنظيماتها الاقتصادية.

(د) ونجد أخيراً أن التطور الاقتصادي الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، تم عن طريق تشابك الدخل القومي بالخارج الدولي من خلال الشركات دولية النشاط (وسنعالج هذا الموضوع بتفصيل أكثر) ومن ثم ازدادت أهمية الطلب الخارجي، في علاقته بالمكونات الداخلية للطلب الكلي. وذلك في وقت الاتجاه التضخمي طويل المدى كظاهرة بنيوية وكذلك في السوق الدولية مؤدياً إلى تدهور قيمة العملات الرئيسية بمعدلات سريعة. وبالتالي اتسعت المعاملات المؤجلة، والدفع لزيادة حدة المضاربات، والتخلي عن النقود الورقية، والسعي إلى تركيب السلع والمعادن خاصة الذهب. وينهار النظام النقدي الدولي بما كان يتضمنه من قواعد لتحديد أسعار الصرف. وتكون النتيجة النهائية، هي تخطت السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج. ويثير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج. ويثير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية الكينزية، ومدي قدرتها على مواجهة الموقف بعد التغييرات الهيكلية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية. وتعيش تلك السياسة (كما رأيناها في الجزء الأول) في أزمة بعد أن تكون قد حققت دورها التاريخي، ألا وهو وضع ميزانية الدولة تحت تصرف المشروعات الكبرى وتمكينها من تحقيق درجة أكبر من التركيز والاحتكار والتغير التكنولوجي

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، صص 88 - 91.

وذلك حتى نهاية الستينيات.

ثانياً: تأثيرات أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات علي الدول النامية:

إن تأثيرات أزمة الركود التضخمي علي الدول النامية تعتبر واسعة النطاق ومتعددة الجوانب. ومن أهم تلك التأثيرات هي زيادة الديون الخارجية علي الدول النامية من ناحية. ومن ناحية أخرى ازدياد أزمة النمو والتنمية التي تتبعها تلك البلدان. وخاصة إستراتيجية إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط.

وكذلك زيادة أزمة التصنيع من أجل التصدير خاصة مع الكساد العالمي. واتخاذ الإجراءات الحمائية العدائية في الدول المتقدمة، وقيام التكتلات الاقتصادية (مثل السوق الأوروبية المشتركة) بحماية نفسها ضد المنتجات الأجنبية.

وسنقتصر هنا علي بحث تأثيرات الأزمة في السبعينيات والثمانينيات علي زيادة الديون الخارجية علي الدول النامية، لصالح الدول المتقدمة صناعياً والدول البترولية. أ- أزمة الديون الخارجية للدول النامية⁽¹⁾:

تشير الإحصاءات إلي أن إجمالي المديونية المستحقة علي الدول النامية ودول الكتلة الشرقية، بلغت رقماً فلكياً يزيد عن 853 مليار دولار، وهو ما يزيد 13 مرة عن احتياطي رأس المال لدي المنظمات النقدية الدولية (67 مليار دولار)، وتعين علي حوالي مائة دولة أن تقوم بسداد هذه الديون كاملة في غضون السنوات التالية. وقد بدأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ولدول الكتلة الشرقية في مارس 1981، بعدما أعلنت بولندا (المدينة بـ 27 مليار دولار) أنها لن تستطيع دفع 2.5 مليار دولار، تعين عليها دفعها للدائنين. وتفجرت المشكلة أكثر عندما أعلنت

(1) معدلة عن، إبراهيم أحمد إبراهيم، أزمة الديون الخارجية للدول النامية، مجلة السياسة الدولية - العدد (72)

إبريل 1983.

المكسيك في أغسطس 1982 أنها لن تستطيع دفع الفائدة علي ديونها (80 مليار دولار). كما أعلنت البرازيل أيضاً أنها لن تستطيع مواجهة خدمة ديونها (78 مليار دولار)، وفي نفس الوقت امتنعت الأرجنتين عن دفع فوائد ديونها (وبيلغ إجمالي ديون الدول الثلاث الأخيرة ما يزيد عن مائتي مليار دولار).

وقرر صندوق النقد الدولي تقديم قرض عاجل للمكسيك، يقدر بحوالي 4 مليار دولار لمساعدتها في سداد ديونها، كما تعهد بتقديم ما يزيد علي سبعة مليارات أخرى في العام 1984 لمواجهة الموقف المالي الخطير للمكسيك.

وتتوالي تلك التطورات في وقت أكدت فيه التقارير أن 34 دولة من دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية، أصبحت مشرفة علي الإفلاس، بعد أن ارتفع حجم المديونية المستحق عليها بحوالي مائة مليار دولار جديدة في غضون عام 1981 فقط.

وزاد الدين الإجمالي حوالي 4.5 مرة من 97.3 مليار دولار عام 1973 إلي 425.5 مليار دولار عام 1981. وقد زادت نسبة خدمة الديون، وهي العلاقة بين الأقساط والفوائد وبين صادرات السلع والخدمات، ست مرات من 16 مليار دولار إلي 96 مليار دولار عام 1981.

والجدول التالي يبين مؤشرات زيادة الديون الأجنبية في الدول النامية في الفترة من 1980 - 1988. ونسبة الديون من الناتج القومي المحلي فيها، ونسبة خدمة الديون من الصادرات.

جدول ()

مؤشرات الديون الأجنبية في الدول النامية 1980 - 1990 - 1998

الدولة / المنطقة			إجمالي الديون (مليار دولار)			الديون نسبة % من GNP			خدمة الدين % من الصادرات		
	1980	1990	1998	1980	1990	1998	1980	1990	1998	1980	1990
كل الدول النامية	610	1.473	2.465	21	34	37	13	17	18		
دول أفريقيا تحت	61	177	226	24	65	68	7	13	15		

									الصحراء
12	16	13	40	32	21	698	286	94	شرق آسيا والمحيط الهادي
18	28	12	28	35	20	165	130	38	جنوب آسيا
13	14	7	36	17	9	435	221	67	أوروبا وآسيا الوسطي
14	16	6	29	38	18	206	183	84	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
34	25	36	37	45	35	736	475	257	أمريكا اللاتينية والكاريبي
13	22	11	74	130	32	221	203	58	الدول شديدة المديونية

World Bank, World Debt, 1999.

ب- أسباب أزمة الديون:

ترجع الارتفاعات الكبيرة في ديون دول العالم الثالث إلى عدة نقاط:

(1) الارتفاع الرهيب في الإنفاق العسكري لدول العالم الثالث.

(2) التزايد المستمر في معدلات الفائدة، التي تفرضها البنوك ومؤسسات

الاقتراض.

والسببان يرجعان مباشرة إلى أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات. وإذا ما نظرنا في تفاصيل أسباب زيادة المديونية لبلاد العالم الثالث، نجد أن البلاد الغنية بالبتروöl مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا، أرادت الاقتراض لتمويل خطط التنمية فيها، وللتحصيل المبكر لمعاهدات البترول. أما الدول النامية الغير منتجة للبترول، وهي الغالبية، فهي تريد الاقتراض لسداد فاتورة الطاقة المتزايدة، ولزيادة نسب التنمية الاقتصادية المتردية لديها.

من ناحية الظروف الاقتصادية العالمية، نجد أن أزمة الركود التضخمي قد سببت ارتفاع أسعار الفائدة إلى نسب عالية جداً (18%)، وإن مالت النسب للانخفاض فيما بعد.

جدول ()

بعض المؤشرات الأساسية لتطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة 1977

1984 -

المؤشرات	1977	1980	1984
(1) إجمالي حجم الديون مليار دولار:	329.3	559.9	812.4
الديون القصيرة الأجل - مليار دولار	51.7	106.5	97.6
الديون طويلة الأجل - مليار دولار	277.7	453.4	714.8
(2) نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) لكل الدول المتخلفة	24.7	24.9	37.9
للدول المستوردة للبترول	23.7	23.9	37.5
(3) معدل خدمة الدين للدول المتخلفة في أفريقيا	11.9	17.4	24.3
لدول الشرق الأوسط	13.3	12.1	21.9
لدول نصف الكرة الغربي	28.2	34.1	42.7

World Economic Outlook, Occasional Paper No. 27 A Survey by the Staff of the International Monetary Fund, April 1984 Washington, D.C., pp. 205, 206, 210.

* معدل خدمة الدين هو نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

وكان هدف رفع الفائدة في البنوك الأجنبية، هو اجتذاب رؤوس الأموال خاصة البترودولارات إليها. كما أدى الركود التضخمي إلى تخفيض الصادرات وازدياد أساليب الحماية التجارية في الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، انهارت أثناء الأزمة معدلات التبادل الدولي، لغير صالح الدول النامية، حيث ارتفعت أسعار السلع الصناعية عن زيادة أسعار صادرات الدول النامية، ما عدا البترول. فبين عام 1980 وعام 1983 نجد أسعار السلع في العالم (ماعدا البترول) قد نقصت 35%. فقد نقص سعر السكر (إنتاج البرازيل وكوبا الرئيسي) من 494 دولار إلى 120 دولار للطن وانخفض أسعار النحاس (إنتاج رئيسي لزامبيا) من 95 سنتاً للرطل إلى 69 سنتاً.

وقد لخص جوليوس نيريري رئيس تنزانيا السابق، الوضع في المثال التالي، إذ أنه لشراء سيارة نقل حمولة 7 طن في عام 1981، فإن علي تنزانيا أن تنتج أربعة أضعاف إنتاجها السابق من القطن، وثلاثة أضعاف إنتاجها من البن أو عشرة أضعاف إنتاجها من الدخان، إذا ما أشرت نفس السيارة منذ خمس سنوات مضت.

ومن ناحية أخرى فإن خدمة الديون المتزايدة تلتهم جزءاً أكبر من صادرات الدول النامية. والجدول السابق يبين زيادة نسب خدمة الدين (أي نسبة الأقساط والفوائد إلى إجمالي الصادرات السلعية والغير سلعية). ويتبين أن خدمة الدين قد زادت من 12% عام 1977 إلى 24% عام 1984، لدول أفريقيا المتخلفة. مما يضعه سبباً جديداً لتزايد طلب الدول النامية لقروض جديدة لسداد تلك النفقات المتزايدة.

كما أن الدول المقترضة تعرف أنه في ظل التضخم العام السائد، فإن قروضها (تتكمش) قيمتها مع التضخم، مما يجعلها تظن بأن تدفع أقل في آخر القرض مما يدفعها للاستزادة من هذه القروض الرخيصة.

ونجد أن الأزمة المالية للدول النامية هي في قلب الأزمة الاقتصادية الدولية. إذ يقول أحد الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين، أنه لا يمكن أن يكون من المبالغة أن الكساد التضخمي والمعدلات المرتفعة للفائدة في الدول الصناعية الكبرى. هي في قلب مصاعب الدول النامية في دفع ديونها وفوائدها.

وبالتالي نجد أن الأزمة المالية للدول النامية في دفع ديونها وفوائدها، هي مظهر وجزء من الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية السائدة لسببين:

1- إن النظام المالي لدول العالم النامي هو جزء مندمج في الاقتصاد العالمي. فبدون القروض فإن دول العالم الثالث ستشتري أقل من بلاد الغرب الصناعية، والتي كانت ستعاني من ركود أكبر مما تعاني منه. وبكلمات أخرى فإن ارتفاع الدخل البترولية، ودورة البترودولارات في البنوك الغربية، تدخل في دورة سيولة للنظام المالي العالمي. حيث يعاد إقراضها للدول النامية والمتخلفة، لكي تشتري سلعاً أخرى من الدول الصناعية، وهكذا...

2- أن الأزمة ليست مالية فقط، بل هي اقتصادية في الأساس، لأنها أزمة إنتاج بالدرجة الأولى. فكما سنري أن الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة تعتبر محفزاً أساسياً للاستهلاك، وهناك قفزات للتوسع الرأسمالي. إن مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية قد سببت الأزمة المالية، ولكنها أضعفت في نفس الوقت من اشتداد أزمة الإنتاج في العالم الغربي.

3- أثر تزايد الديون الخارجية في السبعينيات والثمانينيات، علي التبعية والتنمية الاقتصادية في البلاد النامية ومصر:

أثر الديون الخارجية علي اقتصاديات مصر والبلاد النامية بصفة عامة
وسنبحث:

أ- أثر الديون الخارجية للبلاد النامية. على عملية التنمية الاقتصادية.

ب- أثر تزايد الديون الخارجية لهذه البلاد، علي زيادة تبعيتها الاقتصادية والمالية للخارج.

ج- تأثير أزمة الركود التضخمي، علي ديون مصر الخارجية.

د- حلول أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

أ- أثر الديون الخارجية للبلاد النامية علي عملية التنمية الاقتصادية

1- أثر الديون العامة الخارجية علي فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية:

إن ما تحصل عليه البلاد النامية بصفة عامة، ومنها مصر، من موارد أجنبية علي اختلاف أنواعها، تدفع في مقابلها التزامات سنوية تتمثل فيما يعرف باسم مبالغ خدمة الديون الخارجية العامة. ويهمننا هنا معرفة الأثر الذي تحدثه زيادة مدفوعات خدمة الديون، علي الحجم الصافي للموارد الأجنبية المنقولة من البلاد المتقدمة إلي البلاد المتخلفة.

ويقول الدكتور رمزي ذكي⁽¹⁾ أن مبالغ خدمة الديون الخارجية للبلاد النامية، التهمت النسبة الكبرى من القروض الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يضعف بالتالي من عملية النقل الحقيقي للموارد الأجنبية إلي البلاد النامية، وبالتالي إضعاف فاعليتها علي التنمية الاقتصادية بها.

ومن ناحية أخرى تظهر تحليلات الدكتور/ محمد محمود الإمام⁽²⁾، أن سعر

(1) د. رمزي ذكي، أزمة الديون الخارجية، الرؤية من العالم الثالث، القاهرة 1978، صص 362 - 363.

(2) د. محمد محمود الإمام، دور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية طويلة الأجل، مؤتمر الاقتصاديين الأول، القاهرة، 1976، ص 99.

الفائدة علي القروض، يجب أن تكون أقل من معدل النمو في الاقتصاد المقترض. وبعبارة أخرى فإن الاقتراض بسعر 7% مثلاً في دولة تنمو بمعدل 6%، ينتهي بالدول بعد سداد القروض إلي رأسمال قومي أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً.

وبالنسبة للبلاد النامية فإنه طبقاً لتقديرات (بيير جاليه) بلغت القروض العامة التي قدمت إلي مجموعة البلاد النامية في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف حوالي 4.850 مليار دولار في نهاية عام 1965. علي حين بلغت خدمة الدين 3.1 مليار دولار في نفس هذا العام. أي أن المبالغ التي خصصتها البلاد النامية لخدمة ديونها الخارجية العامة قد استنزفت حوالي 64%، من مجموع القروض العامة الجديدة، الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتشير تقديرات أخرى إلي أن انتقال الموارد من البلاد النامية إلي البلاد المتقدمة، في شكل أرباح للاستثمارات وأقساط القروض وفوائدها كان يقارب ثلاثة أرباع مجموعة الموارد التي انتقلت إلي البلاد النامية من البلاد الرأسمالية تحت مختلف الأشكال وذلك في عام 1967. ويشير د. سمير أمين⁽¹⁾ إلي أنه خلال ما بين 65 - 1967 امتص مقدار ما خصص لخدمة الديون الحكومية 73%، من حجم ما وفد من قروض ومعونات حكومية جديدة إلي أفريقيا، و52% في شرق آسيا و 40% في جنوب آسيا والشرق الأدنى، و87% في أمريكا اللاتينية.

وتؤكد الأرقام في السبعينيات، أن فاعلية القروض والمنح التي تقدمها مجموعة الدول المتقدمة إلي مجموعة الدول النامية، تسير في اتجاه أسوأ. حيث أن المتوسط السنوي لجملة ما دفعته البلاد النامية لخدمة ديونها الخارجية بلغ 4.132 مليار دولار خلال الفترة من 65 - 1966، في حين أن متوسط ما تدفق من قروض خارجية

(1) د. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، بيروت، ص 193 وما بعدها.

ومنح وشبه منح إلى هذه البلاد، قد وصل إلى 10.448 مليار دولار خلال هذه الفترة، ومعنى ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية قد التهمت 39.5% من متوسط إجمالي القروض والمنح. وفي عام 1972 ارتفع هذا المتوسط ليصل إلى 46.3%. أما إذا قارنا صافي تحويلات الموارد (أي جملة القروض والمنح وشبه المنح ومدفوعات خدمة الديون) إلى إجمالي تدفق الموارد الأجنبية التي انسابت إلى البلاد النامية، فإن الصورة تزداد قتامة حيث كانت هذه النسبة 60.5% خلال الفترة 65 - 69 ثم انخفضت إلى 55.4% في عام 1972 وإلى 53.7% في عام 1973.

2- الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتصدير الأرباح إلى الخارج:

وتزداد الصورة تعقيداً بإدخال التحويلات التي تجريها الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة لعوائدها التي تحصل عليها في البلاد النامية. وبالنسبة لمصر فقد زادت تحويلات الأرباح للخارج زيادة كبيرة بينها الجدول التالي

جدول ()

تحويلات الأرباح للخارج للاقتصاد المصري (مليون دولار)

1980	1979	1978	1977	
1260	948	392	219	تحويلات الأرباح للخارج

World Bank, " Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments and External Capital Requirements" , Report No. 3253. EGT, December 19.1980. P.38.

وبالتالي فقد زادت تحويلات الأرباح للخارج من 219 مليون دولار سنة 1977 إلى 1260 مليون دولار سنة 1980، أي حوالي ستة أضعاف.

وكذلك الحال في البلاد النامية الأخرى، فإن كثيراً من الدراسات تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في البلاد النامية تحصل علي أرباح عالية جداً. وتزداد هذه الأرباح بصورة واضحة في المشروعات الأجنبية المشتغلة بعمليات استخراج وإنتاج المواد الاستخراجية (كالبترول والمعادن).

وطبقاً للدراسة التي نشرتها منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNCTAD، في الدورة الثالثة لانعقادها في مدينة سننجاو بشيلي إبريل / مايو 1972، نجد أن الأرباح التي حصلت عليها الاستثمارات الأجنبية في 80 دولة نامية قفزت من 3.5 مليار دولار في عام 1968 إلى 5.4 مليار دولار في عام 1969. ويتبين لنا أن الأرباح التي حولتها هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الخارج تمثل حوالي 86% من متوسط صافي الموارد الأجنبية التي وفدت إلى البلاد النامية في هذه السنة في صورة قروض ومنح وشبه منح.

أي أن متوسط معدل الزيادة السنوي لنزوح الأرباح للخارج وصل بالنسبة لمجموعة هذه الدول، خلال هذه الفترة إلى 10.5%. وقد قدرت المنظمة أن الأرباح التي حققتها الاستثمارات الخاصة في البلاد البترولية، قد استأثرت بنسبة 67% من قيمة الأرباح المتحققة في جميع البلاد النامية في عام 1965.

وكان متوسط معدل النمو السنوي لها 9.5% خلال الفترة 65 - 1969. أما الأرباح التي حققتها الاستثمارات الخاصة في الدول غير البترولية، فقد كانت تنمو بمعدل سنوي يعادل 15%. وتبين أن مناطق الأرباح الممتازة في الدول المتخلفة تتمثل في دول أمريكا اللاتينية حيث وصلت الأرباح المتحققة بها إلى 40%، من جملة الأرباح التي استنزفت من البلاد المتخلفة، يليها في ذلك منطقة الشرق الأوسط (36%)، ثم يأتي بعد ذلك في المرتبة الدول الأفريقية الآسيوية. والنتيجة النهائية، والتي تشير إليها بعض التقديرات التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن ما ينساب من موارد وطنية في صورة أرباح محولة للاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الخارج، يزيد بشكل واضح عما يتدفق من استثمارات أجنبية خاصة إلى هذه البلدان.

ب- أثر تزايد الديون الخارجية علي زيادة التبعية الاقتصادية والمالية للخارج:

هناك مؤشرات تدل علي أن زيادة اعتماد البلاد النامية علي العالم الخارجي، خاصة في التمويل، قد أدت إلي زيادة تبعية البلاد النامية للعالم الخارجي، ومؤشراتها هي:

1- ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلي الناتج المحلي:

نجد أن هناك دولاً نامية تجاوزت الديون الخارجية لها إجمالي الناتج المحلي فيها، مثل مصر حيث بلغت 102% سنة 1981. ودلالة هذه النسبة المرتفعة للديون الخارجية في إجمالي الناتج المحلي بالبلاد النامية عامة، إنما تعبر عن مدي تزايد اعتماد هذه الدول علي التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وعلاج بعض المشاكل الاقتصادية الملحة مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية وغير ذلك.

وفي ظل هذه المديونية المتزايدة، أصبحت هذه الدول، مجبرة علي أن تحول بشكل منتظم أجزاء معتبرة من ناتجها القومي للدول والمنظمات الدائنة وفاء لالتزاماتها الخارجية. ويذكر هنا أن إجمالي خدمة الديون لمصر سنة 1981 بلغ 3344 مليون دولار بنسبة 19% من الناتج المحلي لكل سنة⁽¹⁾.

2- زيادة التعامل التجاري مع مناطق ودول معينة:

تؤثر القروض الخارجية في هيكل التوزيع الجغرافي للدول المدينة، وذلك من خلال الأثر الذي تحدثه زيادة الواردات السلعية والخدمية من البلد الأجنبي الذي عقدت الدولة معه القروض. كما يتم ذلك التأثير أيضاً من خلال زيادة صادرات الدولة المدينة إلي البلد الدائن، حيث تبدأ عملية السداد لأقساط القروض والفوائد.

ولا شك أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول النامية غير متكافئ. ذلك أن حوالي 75% من هذه التجارة، إنما تتم مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وحوالي 5% مع الدول الاشتراكية و 20% فيما بين الدول النامية نفسها.

وهذا التوزيع اللامتكافئ لاتجاهات صادرات وواردات الدول النامية، إنما يعكس

(1) د. رمزي ذكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث - القاهرة 1978.

التبعية الاقتصادية من خلال فرض نوع معين من تقسيم العمل الدولي، بحيث أصبحت تلك الدول منتجة ومصدرة للمواد الخام الأولية، ومستوردة للسلع الصناعية من الدول المتقدمة. أما بعض الدول النامية التي تزايد تعاملها مع مجموعة الدول الاشتراكية في مجال الاقتراض الخارجي (مثل الهند وباكستان ومصر)، فقد أدى هذا التعامل إلى زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية.

3- الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية:

مع تزايد مديونية مجموعة واسعة من الدول النامية، فلقد أعطي ذلك الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات الدولية المالية لكي تهدد استقلالها الاقتصادي وذلك عن طريق محاولتها فرض ما تراه مناسباً لخلق حالة للاستقرار والتوازن في الدولة النامية لضمان تسديد هذه الديون.

فحينما تلجأ الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي، للاستعانة به في مواجهة العجز الحادث في موازين مدفوعاتها، فإنها تستطيع أن تقترض مبلغاً يصل إلى 25% من نصيبها في أرصده، وهو ما يقابل حصة الدولة من الذهب بالصندوق. أما إذا رغبت الدولة أن تسحب أكثر من ذلك فعليها تبرير طلبها، وأن تبدي استعدادها للصندوق بالتعاون معه في رسم السياسات الاقتصادية والمالية الكفيلة بالقضاء علي هذا العجز.

ج- تأثير أزمة الركود التضخمي، علي ديون مصر الخارجية:

لا شك أن أهم التطورات العالمية علي ديون مصر الخارجية في السبعينيات هو هل أفاد التضخم العالمي مصر من حيث تخفيف أعباء هذه الديون، أم ألحق بها الضرر وكيف يمكن تقدير ذلك؟

1- حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطات الخارجية:

والطريق لتقدير ذلك هي حساب الفرق بين الأرباح الرأسمالية التي تتمثل في الانخفاض الذي طرأ علي قيمة الديون الخارجية نتيجة لهذه الديون، وبين الخسائر الرأسمالية التي نجمت عن تخفيض القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية التي يملكها الاقتصاد القومي.

وقد حسب د. رمزي ذكي⁽¹⁾ معدلاً مقبولاً للتدهور الذي طرأ علي قيمة الدولار الأمريكي خلال السبعينيات، وتبين أن متوسط معدل التدهور السنوي لسعر الصرف للدولار الأمريكي تجاه العملات الأوروبية والين الياباني، خلال الفترة من 1970 حتي نوفمبر 1979 تبين أنه في حدود 4% سنوياً.

وقد أعتمد د. رمزي ذكي علي بيانات البنك الدولي، رغم أنها لا تعكس حجم هذه الديون كاملة، ولا تغطي فترة السبعينيات كلها، ويتضح الآتي:

أن أثر التضخم العالمي علي مديونية مصر الخارجية، طبقاً لمنهج الأرباح والخسائر الرأسمالية في الديون والاحتياطيات، هو أثر إيجابي للغاية نظراً لضخامة ديون مصر الخارجية إذا ما قورنت بحجم ما تملكه من احتياطيات دولية. وقد بلغ مجموع التأثير الصافي (أي المكاسب ناقصاً الخسارة) في الفترة محل البحث حوالي (1268) مليون دولار أي أن قيمة ديوننا الخارجية التي تكونت في هذه الفترة نقصت بهذا القدر نتيجة للتدهور الذي طرأ علي قيمة الدولار الأمريكي.

2- تأثير التضخم العالمي علي معدل التبادل الدولي لمصر:

الحق التضخم الذي شهده العالم في السبعينيات الضرر بالاقتصاد المصري. إذ

(1) د. رمزي ذكي، المؤتمر الخامس للاقتصاديين، ص 10.

حققت تجارتنا الخارجية من جراء الارتفاع العام في الأسعار العالمية خسائر مؤكدة. من الناحية الكمية، نجد أن الارتفاع الذي طرأ على أسعار صادراتنا (70 - 1977) قد أدى إلي تحقيق مكاسب تقدر بنحو 818 مليون جنية مصري. أما واردتنا السلعية فقد حققت خسارة إجمالية تقدر بنحو (1854) مليون جنية مصري خلال نفس الفترة نتيجة لاتجاه الأسعار العالمية نحو الارتفاع.

ولما كان مجموع المكاسب التي تحققت من صادراتنا السلعية (= 818 مليون ج.م) أقل من مجموع الخسائر في وارداتنا السلعية (= 1854 مليون ج.م) يتبع ذلك أن صافي الخسائر التي حققتها تجارة السلع المنظورة قد بلغت حوالي (1036) مليون جنية خلال الفترة محل البحث.

3- تأثير التضخم العالمي علي عجز ميزان المدفوعات المصري:

لمعالجة مدي تأثير التضخم العالمي علي زيادة مديونية مصر الخارجية، في فترة السبعينيات من القرن العشرين، لابد من دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية لمصر من عام 1971 حتى عام 1977.

ولما كانت ديون مصر الخارجية القائمة في سنة 1971 قد بلغت 2265 مليون دولار بينما وصلت إلي 8107 مليون دولار في عام 1977، فإنها بذلك تكون قد زادت بحوالي 5843 مليون دولار خلال هذه الفترة، أي زادت بمعدل 3.6 ضعفاً خلال تلك الفترة.

أما خسائرنا في التجارة الخارجية نتيجة التضخم العالمي فقد بلغت حوالي 1481 مليون دولار. مما يعني أن التضخم العالمي، وما تمخض عنه من خسائر في

تجارتنا الخارجية، مثل حوالي ربع 25% ديوننا الخارجية التي حصلنا عليها خلال نفس الفترة.

ولما كان العجز بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد عولج أساساً، في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري في السبعينيات، عن طريق الاقتراض الخارجي فإننا يمكن أن نستنتج من ذلك أن التضخم العالمي الذي حدث خلال هذه الفترة، قد ساهم في زيادة مديونية مصر الخارجية بنسبة 25% في المتوسط سنوياً.

4- تأثير التضخم العالمي علي شروط الاقتراض الخارجي لمصر:

كان من جراء التضخم العالمي في السبعينيات، أن تعقدت شروط الاقتراض الخارجي، لمجموعة الدول المتخلفة من مختلف أسواق رأس المال العالمية. ويصدق ذلك علي القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض الخارجية الخاصة القصيرة الأجل الممثلة في الاقتراض، من البنوك الأجنبية التجارية، وتسهيلات الموردين وأسواق السندات العالمية. وهو أمر طبيعي في ظل التضخم حيث يتورط الدائنون تجاه الانخفاض الذي يطرأ علي القيمة المتوقعة للنقود في المستقبل، مما يدفعهم إلي رفع سعر الفائدة، والعمل علي تخفيض مدة القرض وتقليل سنوات السماح.

وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة للاقتراض الخارجي للدول المتخلفة من 5.3% في عام 1970، إلي 6.8% في عام 1976. كما أنخفض متوسط مدة القرض من 19.3 إلي 14.5 في نفس الأعوام، وانخفضت فترة السماح من 5.2 سنوات إلي 4.3 سنوات علي التوالي. وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة عنصر المنحة Grant Element في القرض من 31% في عام 1970، إلي 18% في عام 1976.

والخلاصة، أن موجة التضخم العالمي التي اجتاحت العالم ومصر في

السبعينيات وأن كانت قد حققت لمصر أرباحاً رأسمالية من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لديون مصر إلا أن هذه الأرباح تلاشت أمام الآثار السلبية، والخسائر التي سببها التضخم العالمي للاقتصاد المصري والتي عدلت في تدهور معه التبادل الخارجي وزيادة العجز بالحساب التجاري وبالتالي تزايد الحاجة للاقتراض الخارجي فضلاً عن اتجاه سعر الفائدة للاقتراض الخارجي نحو الارتفاع.

د- حلول أزمة الديون الخارجية للدول النامية:

يضع صندوق النقد الدولي لحل أزمة الديون الخارجية للدول النامية (وصفة) صارمة. إذ أنه قرر في عام 1984 تقديم قرض عاجل للمكسيك يقدر بحوالي 4 مليارات أخرى، لمواجهة الانهيار الخطير في الوضع الاقتصادي للمكسيك. وبمقتضى هذا القرض تعهدت المكسيك للبنك بأن تضع الخطط الخاصة بخفض إجمالي العجز الذي تعانيه ميزانيتها من 6.5 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار. وخفض معدلات التضخم السنوي الذي وصل عام 1983 إلى 100% بنسبة النصف تقريباً.

وتعهدت المكسيك بإلغاء الدعم، الذي تقدمه إلى مؤسسات القطاع العام، أو تقليلها مع تجميد الأجور والتوظيف، ووقف الاستثمارات في مشروعات الإنفاق العام والخدمات، كنهج جديد في سياستها الاقتصادية النقدية. وكل ذلك أدى إلى خفض الناتج القومي للمكسيك بـ 5% للعام 1983. وهكذا فإن مستوى معيشة 75 مليون نسمة قلت بنسبة 8% أو 9%. وتلك هي (وصفة) صندوق النقد الدولي للتقليل أو التخلص من الديون الخارجية.

ولكن نجد أن حل أزمة الديون الخارجية للدول النامية يرتكز علي شقين:

1- حدوث تحول في الاقتصاد العالمي نحو الانتعاش:

ذلك أن ازدياد نمو الدول الصناعية، وزوال الكساد، وزوال الدعوة للحماية الجمركية، وازدياد الطلب علي منتجات الدول المتقدمة، هو ما يحسّن من اقتصاديات الدول النامية، ويجعل الأسهل لها أن تدفع قروضها في الوقت المحدد بالكامل. كذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة يساعد علي النمو والانتعاش في الدول الصناعية، مما يزيد طلبها علي منتجات الدول النامية. كما أن انخفاض أسعار الفائدة يعني انخفاض تكلفة القروض الجديدة التي تعقدها الدول النامية.

2- إصلاح النظام النقدي العالمي ومؤسساته:

يتطلب الأمر إصلاح النظام المالي العالمي، وخاصة المؤسسات العالمية القائمة عليه، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. حيث يعتقد بعض الخبراء، أن العالم في حاجة إلي منظمة جديدة لمساعدة الدول المقترضة. وتركزت المناقشات في كيف تزيد الاقتصاديات المتقدمة في العالم من قروضها القصيرة الأجل للدول النامية؟ وكيف يمكن مساعدة صندوق النقد الدولي في هذا الصدد؟ حيث يحتاج صندوق النقد الدولي لأموال جديدة إذ إن موارده قد استهلكت بواسطة معاملاته خاصة مع المكسيك والبرازيل وباقي دول العالم.

نعمل فيما يلي ملخص مسار أزمة الركود التضخمي في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في التالي⁽¹⁾:

1- نهاية التراكم المالي للسنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في الدول الرأسمالية، وانخفاض معدلات الربحية.

2- نمو الصادرات والبحث عن منافذ خارجية والاستثمار بالخارج، وتضاعف المنافسة بين الدول الصناعية.

(1) انظر Michel Beaud مرجع سابق صص 303 - 304.

- 3- أزمة الدولار وفك ارتباطه بالذهب عام 1971.
- 4- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ورفع أسعار البترول.
- 5- رفع أسعار السلع الصناعية والسلاح لاستعادة جزء من رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.
- 6- المطالبة بنظام عالمي جديد، وظهور إرادة لدى دول العالم الثالث للتصنيع.